



التوجيه في لبنان
بين سوق العمل والتخصص الجامعي



الطبعة الأولى

٢٠١١ م - ١٤٣٢ هـ

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للجمعية

جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي

Islamic Association for Guidance and Higher Education

سنتر اسكندراي - الطابق الخامس - طريق المطار

ص.ب: الغبيري ١١٢/٢٥ بيروت - لبنان

تلفاكس: ٥- ٠١/٤٥٧٧٧٤ (٩٦١)

بريد الكتروني: info@orientation94.org

موقع الكتروني: www.orientation94.org



المؤتمر التربوي الأول

التوجيه في لبنان بين سوق العمل والتخصص الجامعي

محاضرات ومناقشات المؤتمر الذي أقامته جمعية
المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي

بيروت ٦ / أيار / ٢٠١٠



جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي
Islamic Association for Guidance and Higher Education



**أعمال المؤتمر التوجيهي الأول
للمركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي
الذي عقد في بيروت في ٦ أيار ٢٠١٠**

المحتويات

..... مقدمة

..... كلمة الجهة المنظمة

..... كلمة راعي المؤتمر

الجلسة الأولى

..... مدير الجلسة: أ. غادة جوني

..... الفصل الأول: المناهج التربوية والتوجيه المهني في لبنان
..... د. كمال بكداش

..... الفصل الثاني: التعليم العالي بين القيمي والوظيفي
..... د. طلال عتريسي

..... الفصل الثالث: تجارب التوجيه في لبنان – المركز الاسلامي للتوجيه نموذجاً
..... أ. كمال لزريق

..... المناقشات

الجلسة الثانية

مدير الجلسة: أ. هشام شحرور.....

الفصل الأول: سياسات وزارة التربية في التوجيه المهني

د. ليلي مليحة فياض.....

الفصل الثاني: التوجيه من منظور سوق العمل

أ. رائد شرف الدين.....

الفصل الثالث: الاتجاهات المستقبلية لسوق العمل في لبنان والبلدان العربية

د. كمال حمدان.....

المناقشات.....

كلمة الختام.....

ملحق: كلمة وزير الإتصالات اللبناني د. شربل نحاس في إفتتاح المعرض

التوجيهي الثالث في قصر الأونيسكو.....

المقدمة

يُشكل التوجيه العلمي والمهني حاجة قائمة في كل مجتمع لتصويب خيارات أبنائه العلمية والتخصصية والمهنية، وتوجيهها لتخدم هذا المجتمع وتُسجَم مع قدرات وميول هؤلاء الأبناء.

لم يحز التوجيه في لبنان الإهتمام اللازم الذي يستحقه رغم إيلائه الإهتمام والعناية الكبيرين في كافة الدول المتقدمة، إلى أن ورد ذكره في وثيقة تأسيسية على مستوى التربية في لبنان ألا وهي خطة النهوض التربوي، إلا أن ذلك لم يكف لتحقيق ما هو مأمول منه نظراً للصعوبات التي تعتور كل جهد تربوي مخلص في لبنان، وللمعوقات المختلفة الطبيعية منها والمصطنعة. لذلك، بقي سوق العمل يطلب خريجين لا تُخرِّجهم الجامعات وغاب المشهد التكاملي ما بين عناصر العملية التوجيهية برمتها من تعريف بالإختصاصات المتوفرة في جامعات لبنان واستحداث ما يحتاجه سوق العمل من ناحية، إلى قياس الميول الكامنة لدى المتعلمين بحيث تتقلص نسبة "المتسربين جامعيًا" من ناحية ثانية، مروراً بمحتويات المناهج وسياسات الوزارات المعنية ووصولاً إلى احتياجات سوق العمل في لبنان ومحيطه.

من هنا، تتصدى جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي مع غيرها من المؤسسات الفيورة لمهمة التوجيه في لبنان، مُحاولَةً لم شمل عناصر العملية التوجيهية، مادةً يدها الى كل العاملين في الحقل التربوي والمعنيين بالأجيال الصاعدة من خلال أنشطة عدة لن يكون آخرها مؤتمر "التوجيه في لبنان بين سوق العمل والتخصص الجامعي".

وقد أقامت جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي مؤتمرها التوجيهي الأول. هذا انطلاقاً من أهمية الموضوع ودوره الأساسي في تشكيل وعي الطلاب ورسم مساراتهم المستقبلية ورفد الوطن بالطاقات العلمية المدركة لطريقها والهادفة في اختيارها لاختصاصاتها. وقد تفضل معالي الوزير محمد فنيش برعاية المؤتمر، كما وأعدّ ستة من الباحثين التربويين والإقتصاديين المميزين أوراق عمل تكاملت فيما بينها لتقدم للدولة وللمهتمين توصيفاً للمشهد التوجيهي القائم في البلد ومؤشراً دالاً على ما يفترض بالتوجيه العلمي والمهني أن يكون عليه وأن يلعبه من دور في بناء المجتمعات.

وإذ تشكر الجمعية الأساتذة والباحثين والمحاضرين الذين أثروا هذا الموضوع بالأوراق التي قدموها كما والمشاركين بمدخلاتهم القيمة والتساؤلات التي أثاروها، تشكر الجميع وخصوصاً من شاركها في إقامة المؤتمر سائلة المولى القدير أن يتقبل جهودها المتواضع وينفع به الساحة التربوية في لبنان ومحيطه والله من وراء القصد...

كلمة المنظمين

علي زلزلة *

راعي المؤتمر معالي الوزير الأستاذ محمد فتيش...

المدراء العامون...

رؤساء البلديات...

الأساتذة الجامعيون...

أيها الحفل الكريم...

السلام عليكم

والصلاة والسلام على الرسل والأنبياء وسادات العلم والمعرفة منذ آدم إلى خاتمهم محمد (ص). ورد في الحديث الشريف "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".

من هنا أراد المركز الإسلامي أن يكون عمله في مجال التوجيه ليس أمراً عارضاً، أو عنواناً يتوج اسمه وهو في مكان والحقيقة في مكان آخر، بل إننا أردنا أن يكون التوجيه المهني هو التوجيه نحو المهنة المستقبلية المناسبة بكامل شرائطها وشروطها، مبنياً وقائماً على أسس علمية منطلقة من تقديم كافة الوسائل اللازمة من آليات معرفة الذات والميول ومن تنمية مجموعة من المهارات الحياتية والتعليمية وصولاً إلى تقديم بنك من المعلومات حول الجامعات

(* مدير عام جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي)

والاختصاصات والمهن ليستطيع الطالب بعدها أن يتخذ قراراً مهنياً ذاتياً سليماً. هذا ما قبل الجامعة، أما بعدها، فتبرز اشكاليات أخرى لا سيما فيما يتعلق بسوق العمل وتبرز مجموعة من الأسئلة يطرحها الطالب ويطرحها السوق: هل في الاستطاعة أن يجد الطالب فرص للعمل بعد تخرجه؟

ماذا يطلب هذا السوق من الطالب الخريج؟

أي مهارات أو خبرات يستطيع الطالب أن يتعرف إليها ويتعلمها خلال دراسته وتناسب متطلبات السوق؟

سوق العمل أي خريج يريد؟

ما مدى معرفة الطالب بالارتباطات المهنية للاختصاصات الجامعية؟

ما هي معايير سوق العمل المستقبلية، وإلى أين يتجه؟

ليصاغ بعدها السؤال الأكبر:

كيف توائم الجامعات بين مخرجاتها وحاجات سوق العمل، وماذا يطلب سوق العمل من الجامعات لتعطي الخريج فرصاً حقيقية.

من هنا وبعد سلسلة من أنشطة و برامج المركز في مجال التوجيه نذكر منها:

١- البرنامج التوجيهي المدرسي (من الصف السادس ولغاية الثالث ثانوي).

٢- الورش التوجيهية في المناطق.

٣- ورش تنمية المهارات.

٤- المعرض التوجيهي السنوي.

٥- دليل الجامعات والاختصاصات (الرقمي ، الورقي).

٦- صفحة الانترنت المتخصصة.

٧- روائز متخصصة في مجال معرفة الذات والميول.

٨- ورش تنمية مهارات وخبرات للطلاب الجامعيين.

يأتي مؤتمرنا المتخصص في مجال التوجيه ليس كإضافة في البرامج أو كمجرد لقاء يتم فيه تلاوة بعض الأبحاث بل لقناعة مبنية على رؤية واضحة وشاملة لمفهوم التوجيه ووفق قاعدة العمل الضروري الإلتقان، كان لزوماً علينا وواجباً أن نقيم مؤتمراً تربوياً سنوياً للاستفادة العملية من مجموعة من الأفكار والمعطيات الحديثة تتيح لجمعيتنا في عملها التوجيهي أن تكون أكثر دقة واحترافاً وبالتالي أن تقدم للمجتمع خدمة سليمة واضحة مرتكزة على أسس علمية وليس على تكهنات، وليفتح هذا المؤتمر الآفاق أمام مؤتمرات أخرى من أجل تسليط الضوء على مشكلة التوجيه ووضع حلول مناسبة لها بانتظار أن يأتي يوم على دولتنا تدرك فيه أهمية هذا الموضوع وتتبناه نظرياً وتطبيقاً.

أخيراً، أمل أن يلبي هذا المؤتمر جزء من طموحنا وإياكم ويسرنا الإفادة من ملاحظاتكم والاقتراحات حيث ستشكل لنا تغذية تقييمية راجعة هامة لتحسين الأداء وتطويره.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...



كلمة راعي المؤتمر

محمد فنيش *

أشكر بداية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي على تنظيمه وإعداده لهذا المؤتمر الذي يؤكد رسوخ دور المركز وتصميمه على متابعة تحقيق أهدافه وغاياته في تطوير الإهتمام بالتوجيه والبرامج الملائمة لاكتشاف مواهب الطالب وتمييزها تمهيداً لمساعدته في اختيار الاختصاص المناسب لمؤهلاته كما لمتطلبات سوق العمل. فرغم صعوبة هذا العمل وغياب الوعي الكافي بأهميته وقلة البرامج العملية والإمكانات البشرية المتخصصة يخطو المركز خطوات ثابتة ومتصاعدة في إدخال مفهوم التوجيه وتطبيقاته في مراكز تعليمية عدة.

وما انعقاد هذا المؤتمر سوى دليل على متابعة الطريق بتصميم وعزم لجعل التوجيه مدخلاً لتنمية موارد الإنسان وأصل نموه المعرفي والتعليمي وهو الطريق إلى تطوير الموارد البشرية في العملية التربوية بدءاً من الطالب وصولاً إلى المعلم وتلازم ذلك والمناهج التعليمية والاختصاصات المتنوعة الأكاديمية والمهنية كما النظرية والتطبيقية. ومن الواضح أن القيام بهذا الدور يتطلب تضافر جهود وتعاوناً من المعنيين في المسألة التربوية على الصعيد الرسمي كما على الصعيد الخاص، ليكون التوجيه جزءاً من سياسات الحكومة والسلطات المحلية، ويتم اعتماد برامج التوجيه والخطة التربوية والمناهج المنبثقة عنها والتي تمت مناقشتها في الحكومة ويات المطلوب تحولها إلى تشريعات ونظم وقرارات وآليات عمل.

(* وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في الحكومة اللبنانية)

ومن الطبيعي أن يتم الربط بين مناهج التعليم في مختلف مراحل وأنواعه ليتناسب ومؤهلات الطلاب ويكون بمقدورها تنمية المواهب وتوفير ما يلائم إطلاقها وإسهامها في الإبداع الإنساني وإن كانت العلاقة بين التعليم ومناهجه ومخرجاته وبين سوق العمل ومتطلباته شرطاً أساسياً من أجل تنمية مستمرة وزيادة في الإنتاج والنمو وتوفير فرص العمل. فإن التوجيه لاكتشاف ميول الطالب وقدراته مبكراً وتقييم المناهج التعليمية وتعديلها وتطويرها واستيعابها للمستجدات العلمية والمعرفية لتكون قادرة على تحفيز المواهب وإطلاقها هو السبيل الوحيد لتحقيق الربط المطلوب بين سوق العمل والتعليم. وفي ظل ما يمكن الاستفادة منه من فتح للأسواق على المستوى الإقليمي، وبالنظر إلى دور الإنسان في نهضة الوطن وتمركز رأسمال لبنان بموارده البشرية فإن الإهتمام بالتوجيه هو تنمية لهذه الثروة الخلاقة حيث لا ينبغي حصر حسابات السوق في النطاق المحلي وضيقة فقط، إنما يتجاوز ذلك إلى التنافس باتساع حاجة الأسواق الخارجية وبالأخص الغربية منها. ولذا، فمن متطلبات التوجيه الصحيح والسليم اتساع نطاقه وارتكازه على إحصاءات تظهر مؤشرات السوق وتوقعاته وحاجاته.

ولا يخفى أن الإنتاج لا يقتصر فقط على السلع المادية الممكن قياسها بكميات مالية ونقدية مباشرة، بل يشتمل أيضاً على ما هو إنساني إبداعي في الثقافة والآداب والفلسفة والعلوم الإنسانية، بحيث يعطى أيضاً أصحاب المواهب في هذا المضمار التوجيه والعناية، ليسهم مجتمعنا في الحضارة الإنسانية من خلال إبداع إنساننا في العلوم الإنسانية التي لا تقل أبداً عن العلوم التطبيقية، فكما للإنسان حاجاته المادية والمعيشية المتعلقة بتطور العلوم التطبيقية وتناميها، كذلك له حاجاته الثقافية والعقلية والفلسفية والفقهية المتصلة بنظم الحياة وقيمها وأخلاقياتها وأذواقها والإحساس بها وبأبعادها المعنوية والروحية.

بقدر ما تبدو الحاجة ملحة لمناقشة الموضوعات المحددة في جلسات المؤتمر والإستفادة من خلاصتها لتعزيز مسار الإهتمام بالتوجيه على المستوى التعليمي والتخصص الجامعي، أجد أننا أكثر حاجة إلى توجيه سياسي يعيد تنظيم الأمور في هذا الوطن في مسارها الصحيح المفيد لمصالح الناس وموارد عيشهم واستقرارهم وأمنهم.

فكم يحتاج المشهد الإنتخابي المرتسم من خلال انتخابات المجالس البلدية كسلطات محلية تتمتع بصلاحيات إنمائية وإدارية إلى جلاء واتساع وصفاء يسهم في تطوير الحياة السياسية وفرز قيادات تدرج في تجربتها واكتسابها الخبرة لتكون جديرة بالتنافس على المواقع القيادية والسلطة، حيث يلطخ صفاء المشهد - على أهمية الأجواء الطبيعية والهادئة التي ترافق العملية الإنتخابية وأهمية إنجازها - بروز عصبية ومعايير عائلية على حساب البرامج والأفكار والكفاءة والجدارة.

وهذا ما يجعل إصلاح قانون الإنتخابات ضرورة قصوى وتطوير العمل البلدي وصلاحياته ونطاقه كجزء من نظام اللامركزية الإدارية التي نأمل أن تتناقش وتقرّ بعد الإنتهاء من الإنتخابات الجارية بكل هدوء وحرص على تطوير مفهوم العمل الإنمائي والإداري السياسي.

إن تصميمنا على بناء قدرات الإنسان يتلزم وتصميمنا على الدفاع عن حقه في الحياة وحرية حيث لا قيمة للحياة بغير حرية.

لذلك فإن ما يطلقه العدو الصهيوني من تهديدات ليس سوى تعبير عن عجزه عن إعادة زمن استباحة أمننا واعتدائه على أرضنا وإنساننا بغير قدرة على الرد والتصدي.

إن من حقنا أن نمتلك كل وسائل الدفاع عن النفس وليس من شأن العدو ولا الذين ينحازون لعدوانه ويدعمون احتلاله أن يتدخلوا أو يفرضوا كيف يختار

اللبنانيون منظومة دفاعهم. ونحن قد رسمنا في مجلس الوزراء وحددنا وسائل دفاعنا وتصدينا في مواجهة أي عدوان ومن أجل استرداد كامل حقوقنا من خلال معادلة واضحة هي الشعب والجيش والمقاومة.

بانتظار ما يتبلور على طاولة الحوار في تحديد الصيغ وأشكال العلاقة، فإن كل صراخ أو صخب يصدر عن العدو الصهيوني وداعميه هدفه التحريض وبت الخوف ووضعنا في موضع الاتهام وصرف النظر عما يمارسه من جرائم وانتهاك للمقدسات في مخطط تهويد لكل فلسطين، وتدعيم لإحتلال الأرض العربية وأجزاء من أرضنا في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

إننا إذ لا نرى مؤشرات حرب ولا نرغب بها فإننا لا نخشى تهديدات العدو ولن نخضع لابتزازه ولن نغفل لحظة واحدة عن نواياه واستعداده لتغيير المعادلة، بل علينا توفير كل أسباب القدرة والإمكانات التي تؤهلنا للدفاع عن بلدنا واسترداد حقوقنا. هذا ليس حقاً مشروعاً فقط بل هو واجب إنساني ووطني وأخلاقي بكل المعايير والقواعد القانونية الوضعية منها والدينية.

أتمنى لمؤتمركم النجاح، ولتناقشاتكم أن تعزز مسيرة بناء قدرات الإنسان في هذا الوطن ليتكامل إنجازنا في تحرير الأرض وردع العدوان مع مسار وإنجاز تحرير طاقات إنسان هذا الوطن وقدراته ومواهبه.

الجلسة الأولى



الفصل الأول

المناهج التربوية والتوجيه المهني في لبنان

د. كمال بكداش

أستاذ علم النفس - الجامعة اللبنانية

يهدف التوجيه المهني في مرحلة الدراسة الثانوية إلى مساعدة الطالب على اتخاذ قرار بشأن اختيار الإختصاص / المهنة التي تتلاءم مع ميوله الشخصية وقدراته ويتوافر الطلب عليها في سوق العمل.

ويرتكز التوجيه المهني في هذه المرحلة على ثلاث خطوات رئيسية هي :
استكشاف عالم الإختصاصات وعالم المهن، ثم اكتشاف الميول والقدرات الذاتية، وبعدها اتخاذ القرار. وبذلك يساعد التوجيه المهني الطالب في تبني خيار من ثلاثة خيارات: الإلتحاق بالجامعة، أو بالمعهد التكنولوجي، أو الارتباط مباشرة بعمل من الأعمال.

تقدّم مؤسسات ومراكز متخصصة أو موجهون متخصصون في المدارس خدمة التوجيه المهني إلى طلاب المرحلة الثانوية بصورة فردية أو جماعية. وتقوم عملية التوجيه بوجه عام كالآتي: يوفر الموجه للطالب (أو لمجموعة من الطلاب) مواد مصورة ومسموعة ومرئية تساعده على استكشاف الإختصاصات الجامعية والاختصاصات المهنية والمهن المتوافرة في سوق العمل، ثم يجري الموجه للطالب اختبارات تساعده على التعرف إلى ميوله المهنية ومهاراته وقيمه المهنية وصفاته



الشخصية وقدراته، وبعد ذلك يختار الطالب في ضوء ذلك كله ما يلائمه من اختصاص أو مهنة يتوافر عليها الطلب في سوق العمل.

صدرت خطة النهوض التربوي عام ١٩٩٤ وتضمنت الخطوط العامة للسياسة التربوية في لبنان بأبعادها الوطنية والفكرية والإنسانية والاجتماعية، ثم أعقب نشر هذه الخطة صدور الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان عام ١٩٩٥ والمناهج التعليمية الجديدة في العام ١٩٩٧.

تنظم المناهج الجديدة هيكلية التعليم العام والتعليم المهني / التقني وفقاً لمسارين: التعليم النظامي والتعليم غير النظامي. يشمل التعليم النظامي: مرحلة الروضة (سنتان)، المرحلة الابتدائية (ست سنوات)، الحلقة الأولى: ٣ سنوات والحلقة الثانية: ٣ سنوات)، المرحلة المتوسطة (الحلقة الثالثة: ٣ سنوات). تمثل المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة التعليم الأساسي الذي يتفرع بعده التعليم الثانوي (٣ سنوات) إلى اتجاهين: عام ومهني / تقني. أما التعليم غير النظامي فهو مسار تدريبي على المهن للذين أنهوا المرحلة الابتدائية ويرغبون بـ / أو يتجهون إلى اكتساب مهنة في وقت مبكر.

تتفرغ المرحلة الثانوية العامة ابتداءً من الصف الثانوي الثالث إلى أربعة فروع: علوم عامة، علوم الحياة، اجتماع - اقتصاد، آداب وإنسانيات. وتتفرغ المرحلة الثانوية التقنية إلى ثلاثة فروع: الزراعة والصناعة والخدمات.

تتميز هذه الهيكلية التعليمية - من وجهة نظر التوجيه المهني - بانفتاحها على مجالات العمل بما يراعي ميول وقدرات المتعلم وفق نظام إرشاد وتوجيه تربوي ومهني يواكب مختلف مراحل التعليم. ويبرز هذا الانفتاح بوجه خاص من خلال توسع الهيكلية في التصريح بدءاً من المرحلة الثانوية مع الاختصاصات في الجامعات وحاجات سوق العمل، كما يبرز من خلال المرونة في التحول من اتجاه تعليمي إلى آخر.

هذا على صعيد هيكلية التعليم، أما على صعيد المناهج فإضافة إلى بعض التجديدات الهامة على مستوى الغايات والأهداف العامة لكل مرحلة من المراحل وكذلك تحديداً مفصلاً للأهداف الخاصة لبرنامج تعليم كل مادة من المواد المقررة.

ومما تتميز به هذه الاهداف - إضافة إلى أمور أخرى - انها تلحظ في كثير من المجالات تعريف المتعلم بالمجالات المهنية التي يتيحها الإختصاص بكل مادة من المواد. فقد جاء مثلاً في أهداف برنامج تعليم مادة الاجتماع والاقتصاد (السنة الثالثة الثانوية - فرع الاجتماع والاقتصاد) ما يلي:

” يتمكن (الطالب) من إيجاد الصلات والروابط بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي بمختلف فروع اختصاصاته من خلال اطلاعه على أصول وأساسيات كل من: علم الاجتماع، علم الاقتصاد، علم ادارة الأعمال، العلوم السياسية، والدراسات المصرفية، دراسات السوق، الإحصاء التطبيقي، والخدمة الإجتماعية والتنمية المحلية ”.

كما جاء في أهداف برنامج تعليم مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية في المرحلة الثانوية ما يلي:

” - تعريف المتعلم على حركة قطاعات المجتمع الاقتصادية والأنشطة التي تقوم بها والمنفعة التي تنجم عنها، وما تتطلبه من معارف ومهارات وكفاءات في مختلف حقول الاختصاص، وما توفره من فرص عمل للشباب وتعزيز أخلاقية العمل والالتزام به كحق وواجب، واحترامه كقيمة إنسانية مهما كانت المهنة أو الحرفة المتعلقة به ”.

لقد أطلق صدور المناهج التعليمية الجديدة ورشة كبرى بإدارة المركز التربوي للبحوث والإنماء لتأليف الكتب المدرسية بما يتفق مع الأهداف العامة والخاصة للمناهج، ولتدريب المعلمين والمعلمات على هذه المناهج ولا سيما على



أساليب التدريب الناشطة التي يُفترض أن تترجم الأهداف التعليمية والتربوية إلى نتائج تعليمية قابلة للتقييم لدى المتعلم.

وقد أعقب ذلك صدور نظام التقييم بالكفايات الذي أثار - في بداية تطبيقه ولأسباب متعددة ليس هنا مجال التطرق إليها - إرباكاً لدى المعلمين والمعلمات إلا أنه نظام جاء يعزز التوجه العام للمناهج بأن لا يقتصر التعليم على التكوين المعرفي بل أن يشمل في وحدة متماسكة - تُدعى الكفاية - المهارات التطبيقية والاتجاهات الشخصية. والواضح أن هذا التوجه عنصر جوهري في إعداد المتعلم إعداداً أفضل للنجاح في عمله المهني المستقبلي.

والخلاصة إن مناهج عام ١٩٩٧ قد تضمنت في أهدافها والأساليب التعليمية التي تدعو لها وفي نظام التقييم الذي اعتمده توجّهات جديدة وهامة لتكوين متعلم قادر من خلال العملية التربوية بشكل عام والإرشاد والتوجيه بشكل خاص على الاختيار الرشيد لاختصاصه الجامعي ومهنته المستقبلية، كما حاولت هذه المناهج من خلال مسارات وتفرعات الهيكلية التعليمية أن تعكس إلى حد كبير تنوع المعارف والمهارات المتخصصة التي تحتاجها هذه المهن.

إضافة إلى ما تقدم لحظت مناهج ١٩٩٧ وضع نظام الإرشاد والتوجيه التربوي والمهني في مختلف مراحل التعليم، غير أن هذا النظام لم يوضع للأسف موضع التطبيق في المدارس الرسمية ولا في معظم المدارس الخاصة. ومع التشديد على أهمية تطبيق هذا النظام، يلفتنا بارتياح نشاط العديد من المؤسسات والمراكز الخاصة والهيئات الداعمة للمدرسة الرسمية في مجال التعريف بالاختصاصات والمهن وتقديم المساعدة لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية بوجه خاص في التعرف على ذواتهم وفي اتخاذ القرار بشأن مستقبلهم الدراسي والمهني. ونود في هذا الصدد أن نلفت نظر هذه المؤسسات والمراكز - عند التعريف بالاختصاصات والمهن - إلى ضرورة التوسع بمفهوم "سوق العمل" وعدم حصره بالبلد أو

السوق المحلي. فكما يعلم الجميع فإن فرص العمل المتاحة لشباب وشابات لبنان لم تعد - ولم تكن يوماً - محصورة بالسوق اللبناني، بل هي متوافرة وعلى نطاق واسع في سوق العمل الإقليمي والعالمي، وعلى ذلك من المهم التعريف بالاختصاصات والمهن المتوافرة في هذا السوق ولا سيما منها الاختصاصات والمهن غير التقليدية التي لم تتشبع بعد بالوافدين من لبنان وغير لبنان.





الفصل الثاني

التعليم العالي بين القيمي والوظيفي

د. طلال عتريسي

أستاذ علم الاجتماع - الجامعة اللبنانية

يواجه التعليم العالي في العالم منذ سنوات أسئلة وتحديات كثيرة. منها على سبيل المثال، قدرته على مواكبة التحولات المعرفية التي تجري من حوله بعد التطور الخطير في وسائل الاتصالات وفي ما يطلق عليه ”انفجار المعرفة“. وقدرته على مواكبة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم منذ عقود. والتي لا يشك احد بتأثيراتها على التعليم العالي وعلى الدور المفترض للجامعات. التحديات الأخرى لها علاقة بشكل التعليم العالي، أي ما بات يعرف اليوم بالتعليم الافتراضي والتعليم عن بعد. وهذا النوع من التعليم كما هو معلوم يختلف في شروطه عن التعليم الجامعي التقليدي. ففي هذا النوع من التعليم تراجع التواصل الشفهي المباشر، وتخطت المعرفة الفرد الذي هو الأستاذ، وتجاوزت المكان الذي هو قاعة المحاضرات، وهذا نتيجة مباشرة للعوامة. لقد جعلت وسائل الاتصال الحديثة الجامعة الافتراضية حقيقة ممكنة. ولكن هذا التعليم الافتراضي يواجه بدوره أسئلة قوية حول جديته وحول جودته.

إن إعادة التفكير في وضع التعليم العالي اليوم له علاقة مباشرة بهذه العوامة التي طرحت وبشكل جذري البحث في كثير من المفاهيم التي عرفتها أجيال سابقة،



مثل الترابط بين الزمان والمكان في العملية التعليمية، ومثل الهدف من التعليم، إلى وظيفة الجامعة، ونتاج المعرفة، وقيمة المعرفة، وسوق العمل، وأدوار الفاعلين الجدد المحليين والخارجيين غير الرسميين وغير التربويين وغير الجامعيين في التعليم العالي... (أدوار أهل الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا...).

إن إعادة التفكير في وضع التعليم العالي، يدفعنا إلى التمييز بين أنواع التحديات التي يواجهها هذا التعليم في البلدان المختلفة. ففي الغرب على سبيل المثال لا تقتصر هذه التحديات على بعد واحد فقط. فهناك مثلاً " حاجة إلى تعليم عالي في كل دولة أوروبية ينسجم مع خصوصيات هذه الدولة ولكنه يتكامل مع أهداف الاتحاد الأوروبي. وهذا الاتحاد يريد بدوره أن ينسجم مع بنية التعليم العالي الأمريكي. وثمة من يريد من الجامعة في الغرب، خصوصاً " بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في التسعينيات، أن تساهم أولاً " في نشر الديمقراطية وتعزيزها في إطار الانتقال الشامل إلى الثقافة الغربية. ولذا يريد البعض من الجامعة أن تلعب دور الوسيط بين الدولة وبين المجتمع المدني.

كما يدور نقاش واسع في الغرب حول مستقبل التعليم العالي نفسه. بمعنى أن هناك من يدعو إلى خصخصة هذا التعليم مع تزايد الاتجاه إلى كف يد دولة الرعاية التي حضنت هذا التعليم طوال القرن الماضي. في حين يريد آخرون استمرار هذه الحماية انسجاماً " مع التوازن بين دور الدولة ودور القطاع الخاص. فلا يترك التعليم ولا الخدمات الأخرى الصحية والاجتماعية ... بين يدي القطاع الخاص وحده الذي قد يمنع تحقيق فرص التعلم للجميع كما تدعو إلى ذلك الأمم المتحدة وكثير من الهيئات الدولية منذ عقود. وقد ساهمت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (٢٠٠٩) في تعزيز تلك الدعوات إلى عدم التخلي المطلق عن دور دولة الرعاية بعدما تدخلت الدولة مباشرة لحماية المصارف ومنع الانهيارات التي هددت الاقتصاد العالمي برمته. وهناك من يريد من التعليم

العالي التكيف مع متغيرات السوق وتطورات التكنولوجيا بحيث تخضع البرامج والمناهج في الجامعة إلى حاجات السوق أولاً. ويعتقد هؤلاء بأن هذا الخضوع يحل أزمة بطالة الخريجين المتفاقمة. ويزيد العائد الاقتصادي للتعليم العالي... ويزيد النمو الاقتصادي ويقلص الفقر... لكن ثمة في المقابل من يرى أن التعليم على مستوى (المناهج والبرامج) لا يملك الوتيرة نفسها من سرعة التغير التي تحصل في سوق العمل، أو في مجال التكنولوجيا. لذا لا يمكن التكيف بمثل تلك السهولة التي يظنها البعض، مع متغيرات هذا السوق. ويزيد هؤلاء بالقول ان علينا ألا نتوقع الكثير من التعليم العالي في هذا المجال. مثل ما توقع الكثيرون في البلدان الصناعية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات (الثورات الاجتماعية والسياسية) أن يؤدي التعليم الى بناء المجتمع المثالي والمجتمع الجديد. لقد ظن هؤلاء أن كل مشاكل عدم المساواة والتفاوت الاجتماعي ستحل من خلال توسع التعليم العالي... لكن ثمن الخيبة كان كبيراً»...

تواجه الجامعة اليوم تحدياً مهماً لا يمكن تجاهل تأثيراته على دورها ومهامها. فعليها في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وفي ظل تغير الأفكار حول دور الجامعة ان تخضع من جهة لمطالب سوق العمل، بحيث تتسجم برامجها ومناهج التعليم فيها ومقرراتها الدراسية مع حاجات هذا السوق. أي ما يتناسب مع ما بلغه السوق من تطور في البيع و في جني الأرباح، ومن خلق الحاجات المختلفة للاستهلاك. وبسبب الترابط العولي الراهن بين الأسواق سيكون علينا عندما ن فكر في علاقة الجامعة بسوق العمل المحلي ألا نتجاهل علاقة هذا السوق وحاجاته المفترضة مع تحولات الاسواق العالمية. لكن على الجامعة من جهة ثانية، وفي ظل التطورات العلمية والتكنولوجية، أن تكون مكاناً لإنتاج المعرفة. خصوصاً وأن أحد أبرز تجليات العولة هو ما يطلق عليه «اقتصاد المعرفة». وعلى التعليم العالي يقع العبء الأساس في هذا المجال، أي في مجال



انتاج المعرفة.

لذا يصبح السؤال المهم الذي تواجهه الجامعة هو كيف سيتسنى لها ان توفق بين دورين متناقضين:

١. التكيف مع السوق من جهة، وهو تكيف لا يعني سوى الخضوع لإملاءات من يتحكم بهذا السوق من قوى سياسية واقتصادية (أي من لاعبين غير تربويين ومن مصادر غير تربوية محلية ودولية...).
٢. دورها من جهة ثانية في انتاج المعرفة (أدوار التربويين والمفكرين)، وهذا الدور يتجاوز السوق إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. أي إلى حيث تحصل المعرفة على قيمتها لذاتها وإلى حيث يمكن أن تتجاوز حدود الزمان والمكان ايضاً.

في بلداننا العربية وفي كثير من البلدان المشابهة في عالم الجنوب، يواجه التعليم العالي تحديات أخرى كثيرة بعضها مماثل لتلك التي يواجهها هذا التعليم في الغرب، خصوصاً "إشكالية العلاقة مع دولة الرعاية على سبيل المثال، هذه الدولة التي حضنت التعليم العالي منذ بداياته في منتصف القرن الماضي، مع تباشير دولة الاستقلال، وتتجه اليوم إلى التراجع الجزئي والمتدرج عن هذا الدور، بموازاة تشجيع التعليم العالي الخاص ومنحه التراخيص الملائمة لمنافسه التعليم الجامعي الحكومي... لكن هذا التعليم في الوقت نفسه، وخلافاً" لمثيله الغربي، لا يزال يفتقر في كثير من الحالات إلى استخدام التكنولوجيا وإلى مواكبة تطوراتها في العملية التعليمية. وهو يفتقر أيضاً" إلى الاستراتيجية التي تحدد دوره ومهامه وأهدافه في إطار التعليم عموماً"، والتنمية الشاملة خصوصاً". لذا نلاحظ أن التعليم العالي في معظم البلدان العربية يغرد غالباً" لوحده خارج سرب الرؤى التنموية الشاملة، وخارج سرب الاستراتيجيات الاجتماعية والتعليمية والمعرفية، بحيث يصبح الحديث عن إصلاح التعليم العالي، أو حتى

عن علاقته بسوق العمل، من دون التفكير في إصلاح شامل للتعليم في مراحلها كافة، ومن دون البحث في طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع، مثابة جهد من دون طائل...

يبرر أنصار ربط الجامعة بسوق العمل بالتكاليف التي تتكبدها الدولة للإنفاق على الجامعة، ولذا يريد هؤلاء خفض عدد طلاب الجامعة وعدد أساتذتها وزيادة رسوم الانتساب إليها، وصولاً إلى التفكير بخصخصتها. وفي ذلك، كما يبدو للوهلة الأولى، تناقض صارخ بين منطقتين: منطق "حديث" يبحث في الجامعة عن منظومة ربحية تجارية (منطق السوق)، ومنطق "تقليدي" يريد للجامعة دوراً "أخلاقياً وعلمياً ومعرفياً".

لم يطرح مثل هذا النقاش في السابق في البلدان العربية حول دور الجامعة وعلاقتها بسوق العمل. كانت حكومات الرعاية تؤمن إلى حد بعيد لخريجي الجامعات عملاً "أو وظيفة في المؤسسات الحكومية المختلفة. فتمتص الوظائف الحكومية نسبة كبيرة من الخريجين، وقد أتاحت فترة بناء الدولة ومؤسساتها في الخمسينيات حتى السبعينيات تنفيذ هذه الاستراتيجية من دون أي عقبات. لكن السنوات اللاحقة (منذ الثمانينيات) شهدت تخمة في موظفي المؤسسات الرسمية أنتجت بيروقراطية إدارية ساهمت في ترهل المؤسسة الحكومية وفي تبرير التفكير اللاحق المحلي والدولي في كيفية معالجة الخلل الذي لحق بهذه المؤسسة الحكومية. ومن بين تلك الأفكار الاتجاه نحو تقليص الالتزام الحكومي بالتوظيف (التعاقد الوظيفي) وتقليص الانفاق الحكومي على التعليم، وفي الوقت نفسه تعزيز القطاع الخاص الذي يفترض أن يستقطب بدوره الخريجين من الجامعات، وكذلك التفكير في كيفية ربط الجامعات بسوق العمل بحيث تصبح الجامعة أكثر ابتعاداً عن الدراسات النظرية وأكثر اقتراباً من التخصصات ذات الصلة بحاجات السوق. ومع هذه التحولات في التفكير في وظيفة الجامعة



ودورها وانتاجيتها حصل تحول مواز في النظر إلى قيمة العلم نفسه. فقد ارتفعت القيمة المعنوية والمادية لكل ما له علاقة بالتخصص الذي يؤدي الى وظيفة في السوق، وتراجعت في الوقت نفسه على المستويين المعنوي والمادي قيمة أي تخصص قد لا يجد له مكانا“ في سوق البيع والشراء وجني المال والأرباح. ساهم في الترويج لهذه الفكرة الأخيرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية طوال العقود الماضية التي جعلت من المصرف ومن السوق المرتبط بالمصرف محور الحياة في المدينة، ثم محور الحياة والعلاقات والقيم الاجتماعية في المجتمع. وتحولت بعد ذلك قيمة الإنسان تدريجيا“ إلى ما يملك وليس إلى ما يعرف أو ما يكون. وهو ما عبر عنه إريك فروم في كتابه الشهير ”بين الملكية والكينونة“ الذي انتقد فيه المجتمع الغربي الحديث الذي بات يمجّد قيمة الملكية أكثر من أي قيمة إنسانية أخرى (قيمة الكينونة).

مع هذا التراجع القيمي في النظرة إلى التعليم لم يعد هذا الأخير قيمة إنسانية عليا بحد ذاتها بغض النظر عن الوظيفة التي سيحصل عليها المتعلم. لم يكن الأمر كذلك في كل الحضارات العظيمة التي رفعت شأن العلم والعلماء. فلم يسأل أحد يوماً“ ماذا كان يعمل سقراط أو أفلاطون أو الغزالي أو ابن عربي أو روسو أو فولتير أو جمال الدين الأفغاني ... أو سواهم من العلماء والفلاسفة أو من المفكرين والمصلحين ... حتى أن بعض العلماء عاب على أقرانه قبول الأجر على التعليم، لأن العلم أسمى من أي أجر يمكن الحصول عليه. وقال آخر أن رتبة العلم أعلى الرتب. وقال الإمام علي (ع) يا بني العلم خير من المال، العلم يحرسك وأنت تحرس المال، والعلم حاكم والمال محكوم، والعلم يزكو بالإنفاق والمال تنقصه النفقة... والمقصود من ذلك كله أن العلم هو الحاكم وهو المرجعية الأساس قبل أي مرجعية أخرى. إنها بتعبير آخر أصالة العلم، وأصالة المعرفة. وليست أصالة السوق، وأصالة البيع والشراء.

هذه ليست دعوة إلى بطالة المتعلمين. ولكنها تأكيد على قيمة العلم أولاً“ قبل قيمة السوق الذي سيحدد للمتعلم ما ينبغي عليه أن يفعله. والذي سيحدد قيم الناس ومكانتهم الاجتماعية من خلال ما يملكون وليس من خلال ما يعلمون.

فتحت الجامعات العربية النقاش منذ سنوات حول بطالة الخريجين، وحول علاقة الجامعة بسوق العمل. ومع تزايد انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية، ومعها الترابط مع الأسواق الدولية... بات من الطبيعي أن نشهد انعقاد المؤتمرات في المغرب والكويت والاردن ولبنان والمملكة السعودية وسواها لبحث مستقبل هذه العلاقة بين الجامعة وسوق العمل. وقد انعقد بعض هذه المؤتمرات بدعم وتشجيع هيئات دولية مثل برنامج تمبوس (Tempus) للاتحاد الاوربي الذي ”يعمل على التواصل والتعاون بين الجامعات وسوق العمل“. والذي عقد أحد مؤتمراته في الأردن عام ٢٠٠٥ بمشاركة حوالي مائتي شخص من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في برنامج تمبوس بما فيها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ضمن إطار ”الشراكة الأورومتوسطية“. ويدعم هذا البرنامج تطوير نظام التعليم العالي من خلال التعاون المتوازن بين أوروبا وشركائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول البلقان الغربية وروسيا ودول القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى.

وفي مجلس التعاون الخليجي ثمة من يتحدث عما يسميه ”لحاق الجامعات بسوق العمل“ في إطار من المنافسة بين الجامعات الوطنية والجامعات الاجنبية (عدم التكافؤ في المنافسة)، بعدما سبق سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي تطور التعليم بخطوات عديدة. وهذا ما جعل دول المجلس تسعى لتطوير مؤسساتها التعليمية في محاولة لردم الفجوة القائمة بين متطلبات سوق العمل والمناهج التعليمية. لكن المشكلة التي تشبه إلى حد بعيد ما يجري في بلدان عربية أخرى أن الجامعات الوطنية في دول الخليج لم تكن قادرة على تقديم مؤهلات

بالمستوى العالي الذي تحتاجه السوق السريعة التطور، وخصوصاً في المجالات الجديدة والحيوية... وبدلاً من هجرة طلاب الخليج إلى الخارج شهدنا هجرة للجامعات الأجنبية إلى الخليج. وكانت الإمارات أول من استقبل طلائع هذه الهجرة بتأسيس الجامعة الأمريكية في دبي عام ١٩٩٥، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ زاد عدد هذه الجامعات، ففي قطر وحدها تم افتتاح أربع جامعات أمريكية جديدة هي: وايل كورنيل كارنيغي ميلون وتكساس إيه أند أم وجورج تاون.

وفي اليمن نظمت كلية الاقتصاد في جامعة عدن (٢٠١٠/٢/١٧) ندوة علمية بعنوان «مخرجات جامعة عدن وعلاقتها بسوق العمل - كليتي الاقتصاد والهندسة أنموذجاً»، جمعت أكاديميين ومتخصصين من كلية الاقتصاد وعدد من رجال الأعمال «لإقامة علاقة شراكة وتكامل مع القطاع الخاص بما سيسهم في تحسين مخرجات الجامعة وتبليتها لحاجات اجتماعية»، وبما يمكن من تحقيق رسالتها (الجامعة) في خدمة المجتمع فضلاً عن خدمة خريجها بتأهيلهم وتسليحهم بالمعارف والمهارات ليضحوا قادرين على المنافسة في سوق العمل المحلية ودول الجوار.

ومن سوريا دعت الخبيرة في مجال سوق العمل وتطوير الموارد البشرية سايينا روث - من الاتحاد الأوروبي - إلى ربط الجامعات بسوق العمل «وإلى ضرورة مواءمة مناهج التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل عن طريق التشبيك مع الشركاء في القطاعين العام والخاص في سوق العمل المحلية والدولية ومعرفة متطلبات أرباب العمل عند توظيف الخريج الجامعي الجديد. ورأت روث في محاضرتها (٢٠١٠/٢/١٠) أن على الجامعة إكساب خريجها الخبرة العملية خلال دراسته بها وهذا مطلب أساسي لسوق العمل الذي يرغب بخريج مؤهل علمياً وعملياً ولديه خبرة ويتم ذلك من خلال الدورات وورشات العمل التي تقام

بين الجامعة والمؤسسات ومختلف الفاعليات الأخرى. كذلك رفع كفاءة العاملين في الجامعات نفسها وتدريبهم بما يلائم التطورات العملية والتعليمية. وأعدت جامعة الكويت دراسة حول مواءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل الكويتي وذلك ضمن سياسة الدولة في الترابط والتنسيق مع خططها المستقبلية والتنموية والسياسة الاستراتيجية التي تنتهجها مؤسسات التعليم العالي.

وفي لبنان، بدأت مجموعة من الطلاب الجامعيين البحث عبر موقع إلكتروني استحدثوه باسم «السوق اللبنانية»، عن حلّ مشكلة مزمنة اسمها عدم التنسيق بين الاختصاصات الجامعية وحاجة سوق العمل.

ولعل أهم ما يطمح إليه الشباب هو التوصل إلى إقناع الحكومة بإنشاء مؤسسة عامة أو مديرية تشترك فيها وزارات التربية والتعليم العالي والاقتصاد والعمل والشؤون الاجتماعية، تكون مهمتهما دراسة الأسواق وتوحيد التعليم الجامعي تبعاً لمتطلبات هذه السوق وحاجات التنمية في البلاد.

إن مشكلة الدعوة إلى انسجام التعليم العالي في لبنان مع سوق العمل أنها لم تكن مرتبطة بأي مشروع رسمي لإصلاح حقيقي وفق رؤية استراتيجية شاملة معرفية واقتصادية ووطنية للجامعة اللبنانية. ومن غير المعلوم حتى كتابة هذه السطور ما هي استراتيجية الدولة اللبنانية تجاه التعليم العالي: هل هي تشجيع التعليم الخاص انسجاماً مع الخصخصة التي تمتدح فضائلها في القطاعات الأخرى؟ أم هي تعزيز الجامعة اللبنانية لجذب الطلاب من القطاع الخاص إليها؟ لكل واحد من هذين الخيارين استراتيجية يجب أن تكون واضحة ومعها المشاريع والبرامج الملائمة. خصوصاً وأنه:

١. لم يحصل أي ربط بين تطوير مناهج التعليم في معظم كليات الجامعة وبين مناهج التعليم في المرحلة الثانوية (بحيث يكون هذا التكامل جزءاً

من التصور الاستراتيجي الشامل لما تريده الدولة من التعليم (بما فيها العلاقة مع سوق العمل).

٢. معظم محاولات تطوير مناهج الجامعة وبرامجها جاءت مؤخرًا على خلفية الضغوط الخارجية للتكيف مع التغيير الذي حصل في برامج التعليم الجامعي الاوروبي (نظام LMD). ولم تأت بناء لأولويات وضعتها الجامعة بالتعاون مع اهل الخبرة والاختصاص في المجالات كافة، بما ينسجم أولًا مع التغيير الذي حصل في لبنان في العقود الماضية، ثم مع التغيير الذي حصل من حولنا في المنطقة التي ننتمي إليها، ثم مع التحولات المختلفة في العالم المعرفية والثقافية والمهنية... إن المبادئ التي تحكم أهداف التعليم العالي - بحسب ورودها في الوثائق الرسمية اللبنانية - هي على الشكل الآتي:

- اكتساب المعارف والمهارات
- التكيف مع احتياجات المجتمع
- ربط التعليم العالي بحاجات سوق العمل
- نشر المعارف المتخصصة وتطويرها
- إنتاج نخب المجتمع وقواه المحركة

على ضوء هذه المبادئ، واستنادًا إلى ما سبق لا يمكن اختصار مهمة التعليم العالي بحسن العلاقة مع سوق العمل فقط. بل على الجهات الرسمية أن:

١. تمتلك رؤية استراتيجية واضحة لجهة وظيفة الجامعة اللبنانية ودورها وهويتها (ما هو المطلوب من الجامعة اللبنانية؟ أي دور علمي؟ أي دور وطني؟ تعزيز أي هوية وأي انتماء؟ وأي علاقة بسوق العمل؟ أي علاقة

بإقتصاد المعرفة وبيئتها (٩). أي أن سوق العمل هو واحد من أهداف الجامعة وليس هدفها الوحيد.

٢. تمتلك رؤية تمومية شاملة تكون الجامعة اللبنانية جزءاً منها، إلى جانب المؤسسات الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية...

هكذا تعيش الجامعات العربية المختلفة قلق العلاقة مع سوق العمل. وليس قلق المعرفة كقيمة عليا. لكن المسألة المهمة لا تكمن هنا فقط. بل في دور الجامعة الذي يختصره هذا الإهتمام بتلبية حاجات السوق (الدور الوظيفي). لأن هذا التكيف هو الذي يطرح بدوره الكثير الكثير من الأسئلة حول مستقبل الجامعة ومستقبل التعليم العالي نفسه. وحول مستقبل هذه العلاقة مع سوق العمل ومع القيم التي تفرضها هذه العلاقة مع هذا السوق... بحيث بات على سبيل المثال مقياس تقدم أي جامعة أو أي منهاج تعليمي فيها هو في مدى مواءمته أولاً، وأخيراً، لسوق العمل. فإذا قيل على سبيل المثال أن هذا التخصص في هذا العلم من العلوم ليس له فرص عمل جيدة أو أكيدة فإن الاستنتاج المباشر هو أن هذا التخصص لا قيمة له، من دون أن يستتبع ذلك أي تساؤل أو حتى أي تشكيك في سوق العمل نفسه وفي مدى حاجة الناس إلى هذا السوق أو في مدى مساهمة ما أنتجه هذا السوق من سلع ومن وظائف في تطور المجتمع وفي تميزه الفعلية. أو حتى في مدى التأثير السلبي لهذا السوق في دفع المجتمع نحو الاستهلاك والتبذير غير المنتج...

إن حصر مهمة الجامعة ونجاحها بسوق العمل، يفترض ليس فقط تغيير البرامج والمناهج وطرائق التعليم، أو تغيير طريقة النظر إلى التعليم الجامعي وقيمه، بل يفترض أيضاً «على المستوى العملي التشدد في شروط قبول الطلاب في الجامعة. ما يعني تلقائياً» عودة إلى اصطفاء الطلاب وحرمان الكثيرين



منهم من الالتحاق بالجامعة خلافاً لكل الدعوات التي سادت في العقود الخمسة الأخيرة والتي كانت تشدد على حق الجميع في التعليم العالي. وهذا يعني أيضاً «اصطفاء الخريجين الذين سيلتحقون بسوق العمل. أي أن البطالة في هذه الحالة ستبدأ قبل الالتحاق بالجامعة وليس بعد التخرج منها فقط.

إن اختزال التعليم العالي بالدور الوظيفي (العلاقة مع سوق العمل)، يفتح النقاش أيضاً حول تأثير المنظمات الاقتصادية الدولية على هذا التعليم. لأن كل من له علاقة بسوق العمل أو يعمل في هذا السوق على مستوى أفراد أو جماعات أو مؤسسات سوف يكتشف سريعاً مدى ترابط هذا السوق وما يجري فيه من علاقات وتبادلات مع المنظمات الاقتصادية الدولية من البنك الدولي إلى منظمة التجارة العالمية، إلى المؤسسات الأخرى التي تشبهها من حيث الدور والوظيفة. وإذا كان تأثير المنظمات والشركات الاقتصادية جلياً على المستوى السياسي (ذكرت صحيفة «التايمز» البريطانية في (٢٨/٥/٢٠١٠) أن شركة «شل» النفطية الهولندية هي من صاغ الخطاب الذي أرسله رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بليز إلى الرئيس الليبي معمر القذافي، لمساعدتها في تأمين عقد نفطي مع طرابلس، قيمته ٥٠٠ مليون دولار، ما «يثير تساؤلات حول الدوافع الحقيقية وراء توجه بريطانيا حينها، إلى تحسين علاقاتها مع ليبيا...») فإن تأثير هذه المنظمات والشركات الاقتصادية لا يزال بحاجة إلى المزيد من التوضيح على المستويات التربوية. ف«الاتفاق العام حول تجارة الخدمات» AGCS على سبيل المثال (الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية) أثار انتقادات واسعة نظراً «لتهديده لدور السلطة، والمصالح العامة ولتأثيره على نوعية التعليم. لأن تحرير التبادل التجاري يمكن أن يغير بعمق طبيعة خدمات التعليم العالي. ومع العجز الحكومي عن مواكبة حاجات التعليم العالي الجديدة فتحت الطريق أمام ظاهرة جديدة هي ظاهرة جامعات الـ (Entreprise).

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال أصبح هذا النوع من الجامعات واسع الانتشار. وباتت تخصصاتها في الإعداد التقني وفي التمكين المهني تنافس التعليم المهني في المؤسسات الرسمية. وهي تدرك تماماً فوائد الاستثمار في استراتيجيات جديدة للتعليم والتعليم، وتعطي الأولوية لخدمة المستهلكين. بحيث دخلت بقوة في سوق التربية والاعداد، وهي تحظى في حالات كثيرة بدعم الحكومة التي تعتقد أن هذه الجامعات تشجع التجديد من خلال التنافس في قطاع صناعة التربية (industrie de l'education). خصوصاً وأن اتفاقية التجارة العالمية تفرض تحرير الاسواق. وهذا يعني تحرير سوق التعليم العالي أيضاً. ما يضعف سلطة الدولة على هذا التعليم مثلما تضعف هذه السلطة على القطاعات التجارية والاقتصادية التي باتت تخضع للأسواق وللشروط الدولية أكثر من خضوعها للشروط أو الإملاءات المحلية أو القومية...

لقد تغير مشهد التعليم العالي، لم يعد الطلاب والأساتذة وحدهم هم الفاعلون. فقد تزايدت الدوافع الاقتصادية والمادية المؤثرة على هذا التعليم. وبتنا أمام مساهمين دوليين في الخدمات التربوية. وأصبحت الدوافع الربحية حقيقة واقعية ليس فقط في المؤسسات الخاصة بل وفي حالات كثيرة في المؤسسات الحكومية. لقد اتسع الجانب التجاري للتربية، ما يفرض على المعنيين بمستقبل التعليم الجامعي إدراك تبعات تحرير التجارة على التعليم العالي لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليص التهديدات على تماسك التعليم العالي ونوعيته. إن اتفاق تبادل الخدمات التربوية يمكن أن يهدد التعليم "كمنفعة عامة" Bien Public لأن الجامعة ستخضع لمنطق العرض والطلب. وهذا المنطق، كما هو معلوم، متبدل وغير ثابت (Globalisation et Universite's Nouvel espace.nouveaux acteurs.editions Unesco2003.P90). وستطغى الأهداف والأولويات التجارية على التعليم العالي قبل أي أهداف أخرى أساسية

مثل التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية والعلمية، ومثل دور التربية في تعزيز الديمقراطية والمواطنة، كما يطمح إلى ذلك البعض... يقول أحد الخبراء الغربيين في مجال الدفاع عن إصلاح التعليم العالي: ”إن العولة يمكن أن تساعد بلداً“ على الاستفادة من منتجات التعليم العالي. إن إحدى مشاكل العالم العربي في بلدان مثل مصر والأردن أن الكثير من الشباب يتخرجون من الجامعة ولا يجدون عملاً. إن جمود أسواق العمل وفشل التواصل مع سبل التجارة العالمية أدى إلى عزلة نسبية وإلى جمود اقتصادي في قسم كبير من الشرق الأوسط. إن حصول أعداد كبيرة من الشباب على تعليم جيد من دون الحصول على وظيفة يمكن أن يسبب الاضرابات. إن اندماجاً مناسباً في الاقتصاد العالمي يمكن أن يحفز الاقتصادات ويحرك الاستثمارات الأجنبية وأن يخلق الوظائف. ويسمح للبلدان بالاستفادة من مخرجات أنظمة التعليم العالي فيها...

إن ما تقدم يعني أن على الخبراء التجاريين والقانونيين أن يدرسوا الجوانب التقنية والقانونية في اتفاق التبادل الحر للخدمات التربوية. ولكن ما يتعلق بالسياسات العامة مثل التمويل والإلتحاق بالجامعة ونوعية التعليم يجب أن تبقى في الإطار التربوي، ويجب ألا تخضع لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وعلى التربويين أن يدرسوا كيف يمكن تطبيق كل الجوانب المتعلقة بالخدمات التربوية. إن التقارب المقترح للجامعة مع الصناعة والمصنع (سوق العمل) سوف يغير بلا شك قاعدة علاقتها مع باقي المجتمع.

- فهل بمقدور الجامعة أن تدخل في مثل هذه العلاقة الجديدة الضيقة مع الصناعة وأن تحفظ في الوقت نفسه دورها كمؤسسة مستقلة للمنفعة العامة؟

- وكيف يمكن للجامعة أن تتحدث عن التنمية الإنسانية والتنمية الاقتصادية وعن التنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة... وأن تساهم فيها إذا هي

قبلت عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تزداد اتساعاً في عالم اليوم؟ وعدم المساواة، هو نتيجة تحرير الأسواق وعولمتها التي زادت الأغنياء غنى والفقراء فقراً؟

تبدو الأسئلة كثيرة وشائكة حول علاقة التعليم العالي بسوق العمل (بالوظيفة). ولا تبدو الإجابات سهلة ويسيرة استناداً إلى هذا الترابط المعقد بين المستويات الاقتصادية والمعرفية والتجارية... وبين المستويات الدولية والمحلية في التأثير سواء على سوق العمل أو على سير المؤسسات العامة والخاصة. لكن من كل ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

- تبدو الجامعة أمام مهمة صعبة. هذه المهمة هي تحديد الأولوية التي ستجعلها هدفاً لوجودها. هل هي تلبية حاجات سوق العمل، أم تلبية الأهداف المعرفية بغض النظر عن العلاقة المفترضة مع السوق؟ وكيف تبلور الجامعة دورها على ضوء التحولات المعاصرة، (التطور التكنولوجي، التحرير التجاري، ترابط الأسواق، تفاقم البطالة...) بحيث توائم في توازن دقيق ومنطقي بين المعرفة كقيمة إنسانية عليا (وإعادة الاعتبار إلى هذه المعرفة كأحد أهم المحددات الحضارية لأي أمة من الأمم) وبين سوق العمل كضرورة اجتماعية واقتصادية... وبسبب هذه المهمة الصعبة تجد الجامعات نفسها في مواجهة ضغوط متناقضة: من جهة دورها التقليدي المعرفي الذي يحتم عليها الإنفتاح على كل التبادلات الفكرية العالمية ومن جهة ثانية ما تتوقعه الحكومات والمجتمع منها من مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية. إن التوازن الصحيح بين المهام العالمية والمهام المحلية هي أيضاً مهمة ليست يسيرة.
- إن أحد أهم أهداف التعليم العالي هي إعداد النخب والقادة المستقبليين. ولكن على هؤلاء أن يعملوا في عالم يزداد تعقيداً على المستويات كافة. وأن



يتصدوا لمشاكل غير عادية. لذا على برامجنا الجامعية أن تكون مناسبة لإعداد هؤلاء القادة لمثل تلك المهام والتحديات، وليس لسوق العمل فقط.

ختاماً:

من المؤكد أن المجتمع يريد من الجامعة أن تعطيه متخرجين ذوي اختصاص جيد وذوي مهارات ملائمة. ولكن من المهم ألا نغفل أو نتجاهل أن المجتمع يحتاج أيضاً، وقيل أي شئ آخر إلى مفكرين ونخب "تصنعهم" الجامعة، ومهمتهم هم (وليست مهمة أحد غيرهم) التبصر في مشاكل مجتمعاتهم و التفكير في الحلول المناسبة لها، ويتطلعون في الوقت نفسه إلى مستقبل أفضل للإنسانية...

الفصل الثالث

تجربة المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي في التوجيه المهني والارشاد التربوي

أ. كمال لزيق

مدير التوجيه في المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي

الخلفية الحاكمة:

١. الاستفادة من الجدلية القائمة بين الأصول العلمية والحاجات الفعلية:

انطلقت تجربة الجمعية مُتخذةً من الأسس العلمية نقطة الارتكاز لا لتقع في حالة الترف الفكري، إنما لتلاقي الواقع وتحاكي الحاجات الفعلية بخلفية متينة وراسخة. والجدلية هنا بمعنى أن الحالة العلمية توجه وتُرشد الواقع الميداني، وان الميدان يزوّد النظرية بأفاق جديدة لم يشهدها أو يعاينها من قبل، فتكون النتيجة إغناءً للأنشطة التوجيهية والإرشادية ذات الحاجة الفعلية، واستفادة قصوى من جانب المتعلمين. إذا كانت بعض التجارب تستند إلى أصالة النظرية العلمية، وبعضها الآخر يتكأ على أصالة التجربة الميدانية، فإن تجربتنا اعتبرت الأصالة للآثنين معاً، يرفد أحدهما الآخر على الدوام.

٢. الإيمان بالقابليات والقدرات والميول عند المتعلم:

شكّلت نظرية الذكاءات المتعددة لـ Haward Gardner، والميول المهنية المتنوعة لـ Mensa، والشخصيات المهنية المختلفة بناءً لنظرية جون هولند John Holland، بالإضافة إلى ما أودعه الله تعالى في كينونة الإنسان من قدرات واستعدادات، وإيماننا النافذ بتكريم الله للإنسان " ولقد كرّمنا بني آدم "، واعتقادنا بالعدالة الإلهية في هذا الوجود، وتحديدًا الوجود الإنساني، شكّل كل ذلك الأرضية الخصبة لتبني الجمعية شعاراً راسخاً في عملها: " لا يوجد إنسان فاشل، بل أنظمة تربوية فاشلة " .

٣. التأكيد على محورية المتعلم:

المتعلم هو محور عملية التوجيه والإرشاد، حيث تُصاغ الأهداف والأنشطة والبرامج لتلائم وحاجاته، وتحقيق الرضا الذاتي في سبيل صحة مجتمعية تساهم في إطلاق المواهب والقدرات. وعلى هذا يسلك المتعلم درب حمل المسؤولية واتخاذ القرارات على سبيل التدرج الطبيعي مقدماً لإعداده المعرفي والمهاراتي والقيمي لخوض معترك الحياة العملية والمهنية بعد التخرج.

٤. إشراك كل عناصر العملية التوجيهية الإرشادية:

تحتاج محورية الطالب إلى شبكة أمان تحفظها من المؤثرات المحيطة، فإذا كان الطالب هو المحور فلا بد له من أشعة يستكمل بها الدائرة. لذا اقتضى العمل مع كل عناصر العملية التوجيهية والإرشادية وهم: الأهل، المعلمون، المرشدون، المدراء.

٥. تعزيز القيم الإنسانية العالية:

لا يكفي أن نساهم في صياغة وصنع أهل الفن من مهندسين، وأطباء، ومعلمين، وأصحاب حرفٍ وغيرها من الفنون، بل يشغل بالننا نوعية

القيم التي نستهدفها ونطمح إليها، والكيفية التي يُصاغ المتعلم على أساسها؛ فالغاية لا تبرر الوسيلة. ففي مقابل قيم العولمة التي قامت على اختصار الفرد بتلبية الحاجات، وتقزيم قيمة المعرفة الذاتية بحاجات سوق العمل، وتسييل الإنسان كرقم إلكتروني Digit في شبكة الشركات العابرة للقارات؛ في مقابل كل هذا نطمح إلى جيل متعلم متجاوز لهذه الصيغة السوقية (من السوق)، ليتخذ لنفسه قيمة تحترم الإنسان بأبعاده كافة: الاجتماعية، والثقافية، والروحية، والعقلية، والجسدية، ليكون جزءاً متفاعلاً مع بيئته المحلية والوطنية. كما يحترم العلم والمعرفة كقيمة ذاتية.

مفهوم التوجيه والإرشاد التربوي

إن التوجيه والإرشاد هما عملية مُخطَّط ومُنظَّمة تهدف إلى مساعدة الطالب أو المتعلم كي يفهم ذاته ويعرف قدراته وينمي إمكاناته ويحل مشكلاته بغية تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي والتربوي، مُقدمةً لتحقيق أهدافه وغاياته في الحياة ليكون عضواً فاعلاً في بيئته ومجتمعاً محققاً بذلك الإكتفاء والشعور بالرضا الذاتي.

خصائص التوجيه

- الاتساع والشمولية واحتواء عملية الإرشاد.
- إمداد الطالب بالمعلومات المتنوعة، وتنمية شعوره بالمسؤولية.
- تقديم خدمات التوجيه بعدة أساليب كالندوات والمحاضرات واللقاءات والنشرات والصحف واللوحات والأفلام والإذاعة المدرسية وغيرها.



خصائص الإرشاد

- يُشكل الجانب الإجرائي العملي المتخصص.
- التفاعلية التي تنشأ بفعل الثقة المتبادلة بين المرشد (المتخصص) والمُسترشد (الطالب).
- مساعدة الطالب بشكل مباشر، مستفيداً من عملية التوجيه الشاملة.
- اعتبار المُسترشد (الطالب) محور عملية التوجيه والإرشاد.

مفهوم التوجيه المهني

التوجيه والإرشاد المهني هو عملية تربوية منظمة ومخططة تهدف إلى مساعدة الطالب على اكتشاف ميوله وقدراته وشخصيته المهنية، واتخاذ القرار المهني المناسب بحيث يكون قادراً على العمل بالمهنة المناسبة الذي يستطيع أن يعد نفسه لها ويتطور خلال عملية الأداء، تحقيقاً للتوافق النفسي والاجتماعي.

العوامل المؤثرة في الاختيار المهني عند الطلاب

- الطالب نفسه: الميول والقدرات....
- الإعلام ووسائل الاتصال.
- المدرسة: المدير، المعلم، الناظر، المرشد.
- الأسرة: الوضع الثقافي والاجتماعي.
- الأصدقاء والمحيط.
- الفرص الدراسية.
- سوق العمل.

الإرشاد التربوي مقدمة لازمة للتوجيه المهني

يهدف الإرشاد التربوي بلحاظ المتعلم إلى:

- فهم الذات وتقديرها.
- معرفة القدرات وتنميتها.
- إتقان مهارات التعلم.
- إتقان مهارات الحياة.
- تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي.
- تحفيز الدافعية للتعلم.

التوجيه المبكر

يمتد التوجيه المهني ليشمل المراحل الدراسية كافة وما بعدها:

- التعليم الأساسي.
- التعليم الثانوي.
- التعليم العالي.
- الدخول إلى سوق العمل.
- التطوير الذاتي المستمر.

التوجيه المبكر: التعليم الأساسي

- توسيع أفق التلامذة حول المهن عبر الأفلام، ووسائل إيضاح مختلفة.
- تماهي الطلاب مع المهن التي تربطهم بها جاذبية معينة.
- تلمس المرشد بدايات الميول والاتجاهات المهنية.
- وجود المكتبة المهنية داخل المدرسة وزرع بذور الدافعية نحو مجال مهني معين.



التوجيه المبكر: المرحلة الثانوية

- إعطاء المتعلم مساحة واسعة من التفكير الذاتي والتعبير عن رأيه.
- مساعدة المتعلم على آليات اتخاذ القرارات.
- اكتشاف الميول والقدرات والمهارات الذاتية (اختيارات).
- تشكيل المعرفة بسوق العمل.
- معرفة أوسع بالمهن والاختصاصات.
- معرفة بالجامعات: الأنظمة التعليمية المعتمدة، شروط الإنتساب، الأقساط، التراخيص والمعادلات، المنح.....

الوسائل والأدوات المساعدة في عملية التوجيه

- بنك معلومات حول المهن والاختصاصات.
- بنك معلومات حول الجامعات في لبنان.
- صفحة انترنت.
- فيديو المهن.
- منشورات توجيهية عامة.

الوسائل والأدوات: بنك المهن

- يتضمن معلومات حول المهن على الشكل الآتي:
- إضاءة عامة حول المهنة.
 - المهام المطلوبة في المهنة.
 - المهارات والقدرات الملائمة للمهنة.
 - الشخصيات المهنية المناسبة حسب نظرية Holland.
 - المهن المرتبطة.

الوسائط والأدوات: بنك المهنة

يتم إصداره على الشكل الآتي:

- عبر قرص مدمج CD ، يوزع مجاناً (٢٠,٠٠٠ نسخة سنوياً).
- عبر منشورات ومستندات.
- عبر صفحة الانترنت.
- عبر المعرض التوجيهي المهني السنوي.
- استخدامه في ورش العمل التوجيهية (الطالب والمدرّب).

الوسائط والأدوات: دليل الجامعات

يتضمن معلومات حول الجامعات في لبنان تشمل:

- الفروع والكليات والاختصاصات.
- شروط الإنتساب، الأقساط، والمنح.
- النظام التعليمي المعتمد.
- الشهادات الجامعية الممنوحة.
- العناوين ووسائل الاتصال.

الوسائط والأدوات: دليل الجامعات

يتم إصداره على الشكل الآتي:

- عبر قرص مدمج CD ، يوزع مجاناً (٢٠,٠٠٠ نسخة سنوياً).
- عبر منشورات ومستندات.
- عبر صفحة الانترنت.
- عبر المعرض التوجيهي المهني السنوي.
- استخدامه في ورش العمل التوجيهية (الطالب والمدرّب).



الوسائل والأدوات: صفحة الانترنت

• برامج الخدمات التربوية:

١. منح.
 ٢. قروض.
 ٣. برنامج التكفل.
 ٤. رعاية المهنيين.
 ٥. الاختصاص المميز.
- دليلك إلى الجامعات في لبنان.
 - الجامعات في العالم العربي والإسلامي.
 - منشورات توجيهية.
 - دليل المهن (مستند + فيديو).
 - إرشاد تربوي.
 - سوق العمل.
 - أخبار وأنشطة تربوية.
 - رزنامة الجامعات.
 - معادلات وتراخيص.
 - مواقع شبيهة.

الوسائل والأدوات: فيديو المهن

يتم الاستفادة منه على الشكل الآتي:

- يستخدم في الورش التوجيهية.
- عبر صفحة الانترنت.
- عبر المعرض التوجيهي المهني السنوي.

إستراتيجيات التوجيه المهني في الجمعية

- اعتبار الإرشاد التربوي مقدمة لازمة.
- التوجيه المبكر.
- اعتبار التوجيه المهني ركناً داخل العملية التعلُّمية-التعليمية.
- اعتماده حصة تعليمية ضمن الجدول الأسبوعي المدرسي.
- الإنسجام مع الأبعاد الاجتماعية والأهداف العامة لخطة النهوض التربوي.
- اعتماد أسلوب ورش العمل والمجموعات الناشطة في إيصال الكفايات والأهداف .
- اعتماد الشعبة كوحدة أساسية في تطبيق البرنامج .
- اعتماد مرشدين تربويين متخصصين في مجال الإرشاد.
- إنشاء قواعد بيانية حول المهن والاختصاصات والجامعات والمعاهد الجامعية.
- إنشاء صفحة الكترونية، وإصدار منشورات ودوريات.
- إقامة المعارض المهنية.
- اعتماد الإختبارات والروائز التربوية والمهنية ذات الشهرة العالمية والمصدقية العلمية: MBTI، MENSA، HOLLAND، اختبارات الذكاءات المتعددة، اختبارات مختلفة .



إعداد المتون والمناهج:

الصف السادس الأساسي:

- برنامج تقدير الذات.
- الهوية الذاتية (من أنا؟)
- كيف تخطط لمستقبلك؟
- الدراسة المنزلية.
- التحضير للامتحانات .
- حل المشكلات.

الصف السابع الأساسي:

- مهارات إدارة الوقت.
- التعامل الايجابي مع الذات والآخرين .
- مهارة التواصل الناجح.
- مهارة حل الصراعات .

صفًا الثامن والتاسع الأساسي:

- الدافعية : اختبار الدافعية - التفكير الايجابي - تحديد الأهداف - المبادرة والإلتزام.
- مهارات حياتية: إدارة الوقت- اختبار حول إدارة الوقت...
- مهارات التعلّم : أهمية التعلّم - التعلّم الفعال - التركيز والذاكرة - المشاركة الصفية - الدراسة المنزلية - تدوين - الملاحظات - التعامل مع الامتحانات - كتابة المسابقة.

- التوجيه المهني: مهنة المستقبل - مسارات التعلم.
- مهن واختصاصات - معرفة الذات - القرار المهني .

الصف العاشر:

- مهنة المستقبل - مسارات التعلم.
- مهن واختصاصات - معرفة الذات - القرار المهني .

الصف الحادي عشر:

- مهنة المستقبل - مسارات التعلم.
- مهن واختصاصات - معرفة الذات - القرار المهني .

الصف الثاني عشر:

- مهنة المستقبل - مسارات التعلم.
- مهن واختصاصات - معرفة الذات - القرار المهني .

ورشة متخصصة للمعلمين والطلاب الجامعيين:

- الإدارة الصفية.
- مهارات إدارة الوقت.
- الحاجات الدافعية والتعلم .
- طرائق التدريب.
- كتابة البحث.
- السيرة الذاتية .
- المقابلة الوظيفية.
- خبرات مختلفة للاختصاصات الجامعية .



الصعوبات:

- غياب الاهتمام والرعاية الرسمية.
- عدم كفاية الحصص المدرسية.
- النقص في أصحاب الاختصاص والتجربة.
- النقص في الدافعية عند المتعلمين.
- التوجيه برنامج رديف وليس أصيلاً.
- الرعاية المالية.

الآفاق المستقبلية:

- توسيع العمل على المهارات الخاصة بطلبة التعليم العالي.
- زيادة برامج تدريبية خاصة بالمعلمين والمرشدين في سياق الأهداف التوجيهية والإرشادية.
- زيادة تفعيل دور الأهل في العملية التوجيهية والإرشادية.
- تطوير وتحديث الوسائل والأدوات.

مداخلات ومناقشات الجلسة الأولى

مداخلة

يعمل المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي على الموازنة بين أصالة النظرية العلمية وأصالة التجربة العلمية. ولو كان التلميذ هو محور عملية التوجيه، إلا أن المركز توجه في برنامجه أيضاً إلى جميع العوامل والوسائط المؤثرة في عملية اختيار الإختصاص الجامعي، وللمركز دور كبير في إعداد المواد والمدرسين الخاصين للقيام بتنفيذ هذا البرنامج، كما طبقوا اختبارات وروايات مقبولة بعدما تأكدوا أنها حققت مصداقية علمية، وطبعاً الإرشاد والتوجيه المهني لا يأتي في مراحل التعلم الأخيرة إنما يجب مساعدة التلميذ على اكتشاف ميوله واكتساب مهارة اختيار الخيار الصحيح في ضوء قدراته وميوله مبكراً حتى يتمكن من اتخاذ القرار الصحيح والسليم في الوقت المناسب، والذي يأتي في مراحل التعليم الثانوية أو ما يعادلها.

مداخلة للدكتور عبد الله زيعور

بداية كانت الجامعة جزءاً من المنظومة السياسية والاقتصادية لأي نظام سياسي وهي مطالبة بالإجابة عن عدة استحقاقات ومشاكل اقتصادية وإنمائية ومن بينها سوق العمل، ونحن وصلنا الآن لفترة تجاوزنا فيها دور الجامعة في إعداد النخب. والنخب حالياً هي من أصحاب الرساميل والشركات الكبرى. وبناءً عليه لا يمكن مقارنة ضغط السوق على الجامعة ولا يمكن للجامعة أن تبحث في السوق هذا المنطق.



والخطوة العقلانية في هذا الإتجاه هي الحفاظ على دور للجامعة في الحفاظ على القيم والمعارف الإنسانية، والتي من المفترض أن تكون الجامعة منبراً وطليلة فيها. والحل هو تقسيم العلوم على ضوء الواقع وعلى قاعدة سوق العمل. ويتطلب أن تمشي الجامعة باتجاهه بعناوين محددة، وبالتالي هناك جزء من العلوم تموّل سوق العمل، والجامعة أيضاً تموّل سوق العمل بالطاقات والكادرات المهمة جداً. والجامعة بحد ذاتها بحاجة إلى تمويل وهناك كثير من الجامعات الكبرى في العالم تموّلها الشركات عن طريق المصارف.

عندما أقع في مشكلة بحثية معيّنة أفوّض الجامعة التي تكون قادرة على حل المشكلة. كما عليها أن تنطلق إلى سوق العمل. وعندما تستجيب العلوم لحركة سوق العمل وضغط الشركات أيضاً هذا الأمر يجعلنا نمول الجزء الآخر وهو المعارف والعلوم والقيم التي تدخل تحت عنوان العلوم الإنسانية. وأعتقد أننا نستطيع أن نحافظ على دور للجامعة ويبقى لها مبرر في النظام الاقتصادي والسياسة القائمة، وتبقى منبعاً ومولداً للأفكار.

مداخلة

بين فعالية المناهج الدراسية في التوجيه المهني وحاجات أسواق العمل المحلية والدولية ماذا عن سسيولوجيا الفرص المهنية في المجتمع اللبناني وآلياتها وشروط توافرها؟

رد د. طلال عتريسي

من المفترض ألا أرد على كل الإشكاليات المطروحة، ومشكلة الجامعة قد تجد حلاً عبر تقسيم العلوم وهناك جزء من هذا التقسيم موجود. وتمويل الجامعة مطروح وموجود في العالم وهذا لا يحل الإشكالية لأنه عندما تأتي شركات المأكولات السريعة، ومن المعروف عالمياً أنها مضرّة بالصحة، وتموّل

دراسات في الجامعة لتحسين تسويق هذه المأكولات عبر إعداد الدراسات. لذلك يجب أن يكون تحديد لنوع الحاجات المقبولة للمجتمع لتقوم الجامعة بالدراسات حولها لاحقاً. والمشكلة التي أطرحها هي النقاش في أصالة المسألة وأصالة السوق أو أصالة المعرفة. والمطروح في العالم حالياً هو أصالة السوق ولماذا يعاد النظر بالتعليم العالي ولماذا لا تُطرح إعادة النظر بالسوق، المعتبر إنّ ما يحصل في السوق هو طبيعي وضروري وعلى الجامعة أن تُعيد النظر في التعليم العالي، نقسم التعليم العالي ونجزئه ونجمعه وننشئ أنظمة جديدة، لكن ممنوع أن يقترب أحد من السوق. هذه الإشكالية المطروحة قد نجد لها حلولاً كثيرة وأدعو إلى التفكير حتى في طبيعة السوق. وهل كل ما يحصل في السوق طبيعي وضروري أولاً؟ ثانياً، من يسيطر على السوق؟ حتى لو أتيت بمال للجامعة، من هي القوى القوية الدولية؟. أخبرني شخص يعمل في عالم الدواجن أن هناك أربع أنواع من الدواجن تسيطر على العالم وتُسوَّق عبر شركتين فقط. نحن وأندونيسيا وفرنزويلا وإفريقيا وأميركا نتناول أربع أنواع من الدجاج فقط، ولاحقاً ستصبح أربع أنواع من أنظمة التربية. يحق لنا أن نناقش هذا السوق ونرفض أن يكون السوق مقدساً. السوق غير مقدس، وهذه هي الفكرة التي أشدد عليها.

مداخلة

على الرغم من المحاولات الآيلة لتحسين المناهج والبرامج الأكاديمية والمهنية تبقى هناك مشكلة عدم القدرة على مواكبة سوق العمل من ناحية، ومشكلة هدر الوقت الزائد من العمر قبل الوصول إلى المرحلة الجامعية. حيث نرى أن الطالب في الغرب يصل إلى المرحلة الجامعية وقد أجرى تطبيقات ومهارات كثيرة تكفل إمكانية الاندماج السريع في سوق العمل. فإلى متى ستبقى هذه الروحية سائدة في مناهج اللبنانيين؟.

رد د. كمال بكداش

في الحقيقة إذا عدنا لموضوع المناهج نجد أنها نصّت على ضرورة تطبيق أهداف المناهج، والأهداف الخاصة للمواد من خلال الإعتماد على أساليب تدريس ناشطة، كدراسة الحالات، ومجموعات العمل، والتمارين التطبيقية. وهذا الحض على اعتماد الأساليب الناشطة يهدف إلى تنمية المهارات التطبيقية وليس إلى تزويد الطالب أو تلقينه معارف عامة فقط.

والنص الموجود بين أيدينا أي المناهج للأسف لا يشكو مشكلة كبيرة من هذه الناحية. فلو ترجم على الأرض لكان المتخرج من المرحلة الثانوية أكثر استعداداً مهارياً للإنخراط في العالم المهني، وحتى لاختيار الإختصاص. والمشكلة هي هذه الفجوة الغريبة بين النصوص والوقائع.

مداخلة

عملية التوجيه المهنية داخل المؤسسات تتم من خلال المشرفين على التوجيه المهني بالمركز أو من خلال تأهيل الناشطين الموجودين وإعدادهم داخل المؤسسة أو المدرسة لتنفيذ هذا البرنامج مع تلاميذهم؟

رد أ. كمال لزريق

من الناحية العلمية من الأفضل أن يكون الموجهون والمرشدون جزءاً من المدرسة ويتم تدريبهم على البرامج وتنفيذها من خلال الموجهين والمرشدين الموجودين داخل المدارس. لكن نحن كمرکز نعمل بالصيغتين. الصيغة الأولى لدينا عدد من المرشدين والمدربين يذهب إلى المدارس وخصوصاً في مجال التوجيه المهني، والصيغة الثانية نقوم بتدريب فريق من المرشدين والمدربين داخل المدارس وذلك حسب الإتفاق مع المؤسسات المعنية. ولكن في كل الحالات يُفضّل

وخصوصاً في مجال الإرشاد التربوي أن يكون المرشدون من داخل المدرسة. نُعطي مثلاً عندما يقوم المرشد أو المرشدة في العمل داخل المدرسة مع طلابه على تقدير الذات من خلال الورش والمجموعات الناشطة، يستطيع المرشد المُقيم في المدرسة أن يكتشف الكثير من المسائل سواء السلبية أو الإيجابية عند المتعلم داخل غرفة الصف ثم يتابعه خارج الصف وهنا تكون عملية الإرشاد عملية تراكمية تصاعدية تكاملية يستطيع المرشد في نهايتها بعد سنة أو سنتين أو أكثر. يمكن للمرشد أن يُعطي المتعلم ما يتطلبه في مجال الإرشاد. ويفتح هذا المجال الأفق لمعرفة هل لدى الطالب مشاكل تعليمية أم لا؟ هل لدى الطالب مشاكل سلوكية أم لا؟. وعندما ترتبط المسائل بعضها ببعض يكون الإرشاد التربوي من داخل المدرسة أكثر متانة وأفضل من الناحية العلمية.

مداخلة

إذا زار أحدنا الدول الغربية والأوروبية وركب أحد القطارات ووسائل النقل يجد ظاهرة يفقدها في مجتمعنا وهي القراءة والمطالعة، فترى الشعب كباراً وصغاراً يحملون النشرات والكتب والمجلات الدورية يطالعونها بينهم. لماذا لا نرى هذه الظاهرة في مجتمعاتنا وأين دور المناهج التربوية والتعليم العالي والمؤسسات التوجيهية في التشجيع على ذلك.

رداً. كمال لزريق

إن العوامل الأساسية التي أسهمت في تسريع عجلة التطوير الاقتصادي والصناعي والعلمي الغربي هي إيجاد روابط بين المؤسسات التربوية والتعليمية وبين سوق العمل. ولذلك نرى في معظم الجامعات مكاتب خاصة للشركات وحتى نرى المؤتمرات السنوية التي تُعقد حيث يجتمع فيها أصحاب الخبرة وأصحاب الأفكار من مدارس وجامعات والمستفيدون من الزبائن والشركات التي تحول



الفكرة إلى واقع. وبذلك تتم مناقشة الأفكار وعلى ضوءها تخرج التوصيات التي يتم تفعيلها وتحويلها إلى سوق العمل. أين دورنا في ذلك في لبنان؟ ومن الجهة المعنية بالمبادرة إلى ذلك؟.

مداخلة

إلى متى ستبقى نظرة التوسع المعرفي الأفقي سائدة؟ أي تعدد الإختصاصات على التوسع العمودي وهو التخصص عمودياً نحو اختصاص أو درجة الدكتوراه مثلاً. وربما إلى أن دور الجامعات أساسي في هذا المجال. ما الخطوات التي قامت بها أو تقوم بها هذه الجامعات للتشجيع على ذلك؟.

رد د. طلال عتريسي

يقال دائماً لماذا يقرأون في الغرب أكثر في وسائل النقل، وأقدر أن هذه ظاهرة سلبية وإيجابية في الوقت ذاته وغالباً عندما نتحدث عنها نقول إنها ظاهرة إيجابية ولها أسبابها. فعندما يكون لدينا طرقات طويلة وقطارات وأنفاق وتجلس الناس ثلاث ساعات منفردة ستقرأ رغماً عنها.

ثانياً وبما أن الناس هناك ليس لها أي صلة ببعضها البعض ولا يسأل أحد عن هويته ومن أين هو فهو يفضل أن يقرأ ليقطع هذه المسافة بسلام وهذا ليس ناتجاً فقط عن نظام تعليمي يحض على القراءة والكتابة، لا بل هذا له علاقة بنمط حياة وقيم إجتماعية وارتفاع قيم فردية تجعل الفرد ينصرف إلى القراءة. وإن نُذت دراسة على ماذا يقرأون ستتفاجأ وسيظهر أنه ليس له قيمة. وهناك مشكلة في العالم بأسره هي تراجع القراءة. وبالمقارنة مع بلادنا تجد أن نسبة القراءة مرتفعة جداً ونسبة الإهتمام بالمجلات أعلى بكثير بسبب البيئة التي تُشجع، كما لها علاقة بنمط حياة مختلف.

مداخلة

لماذا يكون التلميذ في الدول المتقدمة عند نهاية المرحلة الثانوية قد اكتسب مهارات تُساعده على الدخول إلى المهن بعكس التلميذ اللبناني، مع أن توزيع الإختصاصات في المنهج اللبناني الجديد ممتاز وهي علوم عامة، وعلوم الحياة، واجتماع واقتصاد، والإنسانيات. هناك دراسة صدرت عام ٢٠٠٢ ترى أن ٨٥٪ من الأهداف العامة تتعلق بنظام البحث فيما المهارات التي تتطلب أموراً عملية قليلة جداً. وصحيح أن تنظيم المنهج العام جيد كما الأهداف، لكن الأهداف التربوية الخاصة لا تُراعي المهارات التي يكتسبها الطالب. وهناك دراسات منشورة تؤكد ذلك وعلينا إعادة النظر بالأهداف العامة وبكيفية تطبيقها بدقة حتى يستطيع التلميذ أن يكتسب مهارات ميكراً ويتعرف على قدراته ويستطيع أن يعرف التخصص المناسب له، بدلاً من أن يصل إلى نهاية المرحلة الثانوية ويفتقد مهارات كثيرة لا تسمح له بدخول سوق العمل.

رد د. كمال بكداش

في إجتماع سابق كنا نتحدث عن هذه الأمور بوجود مسؤولين تربويين، وقد أبدينا ملاحظة أنه رغم الجهود التي بُذلت منذ إقرار خطة النهوض التربوي عام ٩٤ وما أعقبها من هيكلية التعليم ومناهج التعليم والتقديم بالكفايات، وتدريب المعلمين والمعلمات وثلاث مديري المدارس وغير ذلك من جهود مكلفة عشرات ملايين الدولارات لنأتي في عام ٢٠١٠ وننظر للمؤشرات فنرى أنها مخيبة للآمال بطريقة مفرعة. هل يمكن بعد هذه الجهود في عام ٢٠١٠ أن نبقى على نسب تسرب كما كنا عام ٩٤، ونسب الإعادة في الصف الرابع في التعليم الرسمي تبلغ ٦٠ في المئة. وفي الحلقة الثانية ٤٠ في المئة وقس على ذلك، ومدارس متعثرة فيها طلاب أكثر مما فيها معلمون. وكأن الجهود الضخمة التي بُذلت لم تأت



بالنتائج المرجوة بل بنتائج عكسية. وهذا الموضوع يحتاج من الجهات الرسمية إلى أن نقف أمامه قبل أن نتخبط في خطة نهوض ثانية يتوثب المسؤولون لعرضها وهي مقررة لخمس سنوات، ونطالب قبل الانخراط في الخطة الجديدة الإجابة عن السؤال لماذا حدث ما حدث خلال الخمسة عشر عاماً الماضية؟.

وفي الحقيقة، الملاحظة لا تشمل العلوم فقط بل العلوم الإنسانية والإجتماع والإقتصاد والفلسفة والحضارات، وعندما نأتي إلى الأهداف الخاصة نرى أن الأهداف كلها تبدأ بالجانب المعرفي. وهناك تناقضات كثيرة حتى لو كانت الصياغات سليمة وفيها تركيز على أن يكتسب ويتعلم ويطبق حتى لو أن الأهداف تتجه تجاه تنمية المهارات لكن الأمور متناقضة مع ما هو معلن عند التطبيق. هذه المناهج نصت على تعليم الكمبيوتر، هذه المواد تسمى بالمواد الإجرائية ومنها الكمبيوتر، لماذا لم تطبق حتى الآن وهناك أسئلة كبيرة.

مداخلة للباحثة ليلى شمس الدين

من خلال الأوراق التي تناولها المحاضرون والإشكالات التي طرحت: هل هي بسبب أننا متلقون للمعرفة ولسنا منتجين لها؟ وليس في مجال التعليم المدرسي والجامعي فقط بل بكل شؤون الحياة. ومع الأسف ندعو إلى خطة نهوض تربوية ثانية ونحن لم ننفذ الخطة الأولى. لدينا مشكلة أننا دائماً نضع الخطط على الورق ولا ننفذ. واللافت في الأوراق المقدمة أنها تتحدث عن تدريب تلميذ واحد في لبنان وعن جامعة فيما نحن لدينا أنماط مختلفة من المدارس ومن التلاميذ ومن الجامعات. ولا يمكن الموازنة بين الجامعة اللبنانية والأميركية مثلاً في بيروت لا من حيث المناهج ولا من حيث التوجيه. وبالنسبة للمدارس الرسمية فالمعلومات صفر عند التلاميذ. هذا الوضع كارثي لكنه بالتأكيد غير موجود في مدارس أخرى في لبنان فهناك مناهج صادرة عن وزارة التربية لكن آلية تنفيذها

تختلف بحسب المدرسة. وأظن أن هذه الإشكالية التي ينبغي طرحها: ”أين الدور وأين المراقبة والمحاسبة“ والتقويم يعود وينتج فجوات والمناهج التربوية يفترض أن تحاسب على أساس الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية. عندما كنت في معهد العلوم الإجتماعية، عندما كان يُعد مشروع لتطوير المناهج، طالب المدير بمحاسبة هذا المشروع فقط على أساس الغلاف وليس على أساس المضمون. مع الأسف المهارات موجودة لدينا كفاءات لكن من يضع الآليات والقوانين... لا أحد يسأل. وصحيح أنه لا قدسية للسوق لكن المتخرج سيجد نفسه حكماً خاضعاً لقدسيّة هذا السوق أو خارجه.

مداخلة

بالنسبة لموضوع التوجيه المهني يعتمد أساساً على التقويم وفي أي مرحلة أردنا تقويم الطالب يجب أن نعتمد على المنهاج الذي يدرسه. وبالتأكيد هناك تجارب في البلدان الغربية والمتقدمة والناجحة في مجال التوجيه المهني. والمرحلة المتوسطة هي الأساس لأنه من خلالها يختار الطالب كل مادة، وتقوّم الطالب لا يكون كاملاً بل بموضوع معين لأن معيار التفوق هو الإبداع في مادة واحدة في السنة نفسها وعند كل الطلاب الموجودين في الصف ذاته ويكون الطالب ناجحاً في مادة واحدة وليس في كل المواد. والطالب يقوم على مادة وهي التي ستجده في المتوسط وستوجهه إلى باقي المواد التي سيتخرج فيها وينتقل إلى سوق العمل. أيضاً، تدخل خلال عملية دراسته علامات تقويم، فمثلاً عندما يختار مادة التكنولوجيا يكون مضطراً للنزول إلى سوق العمل دون مقابل ليرى المواد منذ صف المتوسط ويختار المواد التي بحاجة إليها مع الوقت ليكون تخصصه قد بدأ منذ عمر ١٣ سنة تقريباً. وهنا المناهج الرسمية هي التي تفرض على الأستاذ أو



المعلمة أن تكون عملية التقويم للطلاب مختلفة.

مثلاً لدينا عشرون طالباً في صف ومادة معينة، هناك فارق بين الطلاب ونسبة النجاح بين مادة وأخرى، لذا لا تكون الإمتحانات بالمستوى ذاته بل يكون هناك فروق بين المبتدئ والمتقدم. عندئذ لا يكون الطالب عرضة للتسرب المدرسي، فإن رسب في مادة لا يظلم بل يذهب لمواد أخرى وفي النهاية يوجهه مربّي الصف من خلال المدرسة إلى شئ يُسمّى "GMQ".

مداخلة للأستاذ فضل الموسوي

لدى المركز أهمية كبيرة في التوجيه عند طلابنا لكن في أكثر من نشاط لاحظنا أن هناك مجموعة من الجامعات الحاضرة سواء بالدليل التعليمي أو من خلال المعرض التوجيهي وهناك تفاوت كبير بالمستوى. فلماذا لا يُصار إلى اعتماد بطاقة معيارية من قبل المركز ملزمة لنفسه بالدرجة الأولى وتكون بشكل أو بآخر توجه الطلاب وتعطيهم التمايزات بين هذه الجامعات وبالتالي يتحمل عندئذ الطالب مسؤولية قراره بالإتجاه للجامعة التي يختارها. بينما الآن بطريقة أو بأخرى وبغير قصد طبعاً نضع كل المسؤوليات التعليمية بسياق واحد؟.

مداخلة

أولاً أشكركم على المؤتمر وعلى هذه المداخلات القيمة وتحديدًا إثارتكم للهواجس التي تتجلى من خلال الأسئلة. ولكن يهمني أن أشير إلى أننا خرجنا عن الموضوع واتجهنا نحو المنهج أكثر بكثير مما يجب وابتعدنا عن موضوع التوجيه الموجود بكثرة في المناهج وفي كل المواد لكن بطريقة مفككة ومكررة فمثلاً نجده في منهاج التربية والاقتصاد والتكنولوجيا وربما نجده في الصفوف المبكرة.

هناك مادة التكنولوجيا الإجرائية لكنها بكل أسف لم تطبق. لكن هناك

مبادرات قُدمت في مجال التوجيه ولا يمكن اعتبارها سياسة توجيهية انصبّت بالغالب على التعليم المهني والتعريف به أكثر من تعريف الميول لدى الطالب وهذه من أصعب الأمور المعيقة في مجال التوجيه ولم نستطع أن نقوم بها إن في المناهج أو في التطبيق العملي.

مداخلة للأستاذ علي عز الدين

في ظل وجود أسواق للمدارس كبناء مدارس minimarket وهناك مدارس supermarket وهناك مدارس كالمول وهو أنواع، أين يكمن دور الإرشاد والتوجيه في ظل وجود الإستثمار في عالم التربية والتعليم داخل المدارس المتعددة على مستوى القطاع التعليمي الخاص.

رد د. طلال عتريسي

ما دور الأكاديميين والمثقفين في الحد من غلبة تسلط مفهوم السوق العالمي على الفكر الوطني والإنساني والخصوصية الثقافية إذا كانت هذه المسألة صحيحة فهي تُؤكّد الفكرة التي كنا نطرحها حول إذا كان البنك الدولي يريد أن يموّل، لكن هل بدون شروط إن كان ذلك فنحن نرحّب، ولكن إن كانت هناك شروط فممن المؤكّد أنها تتعلق بطبيعة خطة النهوض التربوي ويريد مطالب وإن كان هذا لا يتعارض و الخطة التي نعدّها فلا مشكلة وإن كان العكس يجب أن نرفض هذا التمويل.

وهذا يؤكّد أن إعادة التفكير أن أي خطة نهوض تربوي في التعليم العالي يكون للبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والسوق العالمي علاقة بها، ويجب أن تكون هذه المسألة واضحة لأنه كما يقال إن الحرب أخطر من أن تترك في أيدي العسكريين، كذلك التربية أخطر من أن تترك في أيدي الاقتصاديين والتجار.



رد د. كمال بكداش

أود لفت النظر رغم احترامي لوجهة نظر صديقي الدكتور عتريسي لضرورة التوفيق بين القيمي والمعرفي وبين الوظيفة ومراعاة سوق العمل. علينا ألا نبالغ كثيراً في معاندة سوق العمل. هذا واقع يجب أن يراعى ويؤخذ بالإعتبار ولا تعني مراعاته التضحية بالجانب القيمي والمعرفي. فما من نظام سياسي أو تربوي عاند السوق إلا انهار. هذا واقع يجب أن نأخذه عند أي تخطيط وفي أي منهج وعلينا ألا نثير الشكوك كثيراً في أهمية مراعاة ما يسمى سوق العمل. وبلا شك موضوع التوجيه يعتمد على التقويم، أي مرحلة نُقِّوم؟ أحكم طرح المرحلة المتوسطة، لكن المنطق يقول وحسب المناهج التعليمية هي المرحلة الابتدائية لأنه بعد هذه المرحلة لدينا مسار غير نظامي وهو مسار تدريبي على مهن. إن كنا مقتنعين بهذا المسار فعلياً أن نبدأ بالتوجيه منذ هذه اللحظة اعتماداً على التقويم المدرسي. أما النظام الذي تفضلت به فهو جميل إلى حد أجمل من أن يطبق في لبنان، هو جميل لكنه ككل نظام فيه نوع من التعقيد.

مداخلة

لو تحدثنا عن موضوع المرشدين وليس المرشحات هل هناك تحفظ من أن يكون هنا مرشدون أو هناك عدم إقبال من قبل المرشدين على هذا الأمر؟

رد أ. كمال لزريق

سأبدأ من موضوع التوجيه والتقويم المبكر، ومن الواضح أننا متفقون على التوجيه المبكر والتقويم لكن ماذا نقوم؟، بالعادة نقوم الطالب عبر علاماته، ماذا نقوم: هل نقوم الذكاء؟، هل نقوم الشخصية؟. أمر جميل لكن يجب أن ندخل إليها بالعمق.

وبالنسبة إلى تقويم الجامعات أعتقد منذ عام ٩٠ وحتى الآن مع توسع في مؤسسات التعليم العالي في لبنان، الوزارة وأكثر من وزير حاولوا القيام بتقويم مؤسسات التعليم العالي في لبنان حتى يتبين لهم أن من حاز ترخيصاً فهل يجب أن يبقى معه أو يسحب منه؟ ولا أعتقد أن المسألة مسألة تربوية فقط، بل هي مشكلة على صعيد البلد. وعلى مستوانا التربوي، لا نقول للتلميذ هذه جامعة سيئة وتلك جامعة جيدة، بل نحن نقول للتلميذ هذه جامعة تعتمد شروطاً معينة ومرخصة وهل لديها عراقية تعليمية أم لا. وليس دورنا أن نُقوّم بمعنى أن نحكم بل نُقوّم بمعنى أن نُرشد الطالب تربوياً.

وبالنسبة لتوجّه الفتيات نحو الإرشاد عادة إن أردنا الحديث عن موضوع الشخصيات المهنية وأنواع الذكاء التي يمتلكها البشر، تتجه الفتيات نحو التخصصات ذات الطابع التعليمي التمريضي التربوي أكثر مما هو موجود لدى عنصر الذكور. وهذا لا يعني أنه يجب أن يدخل الذكور إلى هذه التخصصات. ونحن لدينا مشكلة لها علاقة بالبيئات العائلية والأسرية وحتى التربوية من الشعور بالدونية تجاه اختصاصات العلوم الإنسانية. وهناك كثير من الذكور يعزفون عن دراسة الإرشاد والتربية وعلم النفس والإجتماع تحت عنوان أن هذا ليس لنا وهذه فكرة غير صحيحة.

وفيما يخص التركيز على التوجيه وليس المناهج، لا أرى أن ثمة انفصال بين التوجيه والمناهج فهي حالة واحدة. ولدينا مشكلة بموضوع التقويم الذي جرى للمناهج وأثناء وضع الدروس والكفايات أنشأنا لجنة للغة العربية، ولجنة للغة الأجنبية، ولجنة للتاريخ، ولم تجلس هذه اللجان بعضها مع بعض وتعمل كفريق واحد، فعدم وحدة التفكير في موضوع المناهج أدّى إلى إشكالية كبيرة في عملية التوجيه داخل هذه المناهج.



الجلسة الثانية



الفصل الأول

التوجيه المهني بين سوق العمل والتخصص الجامعي سياسات وزارة التربية في التوجيه المهني

د. ليلى مليحة فياض

رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء

مقدمة:

ليس من شك في أن موقع لبنان المهم، من الناحية الجغرافية، كجسر تواصل بين الشرق والغرب، هيأه لأن يقوم بدور أساسي في التاريخ. هذا الدور لن نعدّد عوامله ومجالاته، فهي تحتاج إلى دراسات مستفيضة، إنما ما يهمنا منه هو اقتران العلم والعمل، في الصورة الحضارية الأولى التي تتراءى في الأذهان. فاللبناني، فيما انطلق معلماً ينشر المعرفة النظرية، انطلق أيضاً عاملاً، تاجراً أو صانعاً، فالسفن التي حملته عبر البحار كانت من صنع يديه. وهكذا يتكامل الإنسان المفكر والإنسان العامل في الصورة الحضارية اللبنانية الأولى.

هذا التكامل بين القول والعمل، بين النظري والتطبيقي، بات هدفاً من أهداف التربية الحديثة، التي أسقطت الوهم القائل بألوية النظري على العملي، لتحل محلها نظرية التفاعل بين النظري والعملي بهدف التكامل بينهما.

فإذا كان الإنسان اللبناني قد بدأ في الزمن الغابر مفكراً أو عاملاً، فهل ما زال كذلك في الزمن الحاضر؟ بسؤال أوضح: هل راعى لبنان التوازن المطلوب بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني؟.

قبل الجواب عن هذا السؤال، لا بد من توضيح نقطتين أساسيتين: الأولى أن عملية التوازن لا يمكن أن تتم إلا من ضمن خطة تربوية متكاملة. والثانية أن كلمة توازن لا تعني بالضرورة المساواة في المناصفة، وإنما التكامل أو التكافؤ.

من هنا فلقد وازن المركز التربوي في خطة النهوض التربوية التي وضعها في العام ١٩٩٤ بين التعليمين المذكورين ووفق بين طموحات الفرد من جهة وحاجات المجتمع من جهة ثانية، بحيث يتم تحقيق الغرض الأول بشكل لا يتعارض والغرض الثاني، حتى إذا لم تتوافر مجالات العمل أمام الجميع، في اختصاص معين، أمكن توجيه قسم منهم نحو اختصاصات مشابهة للأولى أو مكّمة لها. ولقد جاء في خطة النهوض التربوي ما حرفيته: تهدف الخطة التربوية إلى ما يأتي: تحقيق الملاءمة والتكامل بين التربية والتعليم من جهة وحاجات المجتمع وسوق العمل اللبناني والعربي من جهة ثانية. من هنا يعدّ التوجيه المهني اليوم عنصراً أساسياً مكملاً للعملية التربوية، بحيث لم يعد التعلم أبداً مفصلاً عن الحياة، عن التخصص الجامعي وعن سوق العمل. ومن غير المنطقي أو المقبول اليوم، أن يُترك المتعلم ضائعاً أو مشوّشاً في بحر العلوم والمعارف والمعلومات التي يتلقاها، من دون أن يمتلك الأدوات التي تساعده على تحديد موقعه من هذا كله، ومن دون أن يؤخذ بيده ليكتشف سوق العمل والتخصص في واقعه وحقيقته، وأين يمكن أن يبذل وينجح ويحقق ذاته. وعند هذه النقطة بالذات تبدو أهمية التوجيه المهني أساسية وليست كمالية.

من المسؤول عن عملية التوجيه المهني في وزارة التربية والتعليم؟
تتكامل أدوار المديريات والمؤسسات التابعة لوزارة التربية والتعليم في مجال التوجيه المهني.

فللمركز التربوي دور أساسي داعم في توجيه الطلاب نحو المهن وذلك من خلال التعريف بها والتحسيس بالعمل بأهميته، وذلك بدءاً من الصفوف الأولى وفي المراحل التعليمية كافة، من خلال المناهج والكتب الصادرة عنه.

أما مديرية الإرشاد والتوجيه هي المعنية مباشرة بتوجيه الطلاب إلى الإختصاصات التي تناسب مع ميولهم وقدراتهم وحاجات سوق العمل، ومديرية التعليم المهني والتقني تلعب دوراً أساسياً في تتبع حاجات سوق العمل واستشراف المستقبل وفتح الاختصاصات الجديدة ونشرها في مختلف المناطق اللبنانية من جهة، والإعلام عن الاختصاصات والمجالات وتحسين فرص الاستقطاب من جهة ثانية.

وللوزارات الأخرى دور مبهم في عملية التوجيه هذه كوزارة الاقتصاد ووزارة العمل والزراعة وغيرها.... وذلك بحسب عمل كل وزارة.

ولن ننسى دور القطاع الخاص - الشريك الدائم - ونقصد هنا المؤسسات التربوية والجمعيات الأهلية التي لعبت وتلعب دوراً مهماً وفاعلاً في مجال التوجيه، إضافة إلى المبادرات التي تقوم بها الجمعيات والمنظمات العربية والدولية.

ما الذي تم تنفيذه حتى اليوم؟

لقد بادرت وزارة التربية والتعليم العالي، إلى إطلاق مشروع توجيه مهني للتعليم الرسمي في لبنان، من خلال مديرية الإرشاد والتوجيه، فكانت البداية من خلال التعاون مع مؤسسة ONISEP في فرنسا التي استقبلت وفداً من الوزارة ومن الإرشاد والتوجيه بغية الإطلاع على هيكليّة عمل التوجيه المهني وطرائقه في فرنسا. ثم زُوِّد الوفد بالموارد الضرورية المساعدة على تأسيس وحدة

توجيه مهني في وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان. أنشئت في مديرية الإرشاد والتوجيه وحدة دعيت "وحدة التوجيه المهني"، مهمتها التوجيه المهني والتعريف بالاختصاصات الجامعية والمهنية لطلاب المدارس والثانويات الرسمية.

وقد تم تدريب أفرادها على مفهوم التوجيه المهني ودوره وأدواته. غير أن هذه الوحدة تعاني من نقص في عدد أفرادها لتتمكن من تغطية جميع المدارس والثانويات في المناطق اللبنانية كافة.

وعلى صعيد التعليم المهني والتقني، قامت المديرية العامة بتنفيذ بعض الأنشطة المساعدة في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، معرض "مغامرة المهن" الذي أقيم في بداية التسعينيات حيث قامت خلاله الشركات والمؤسسات جنباً إلى جنب مع المدارس المهنية بتعريف الزائرين إلى القطاعات الإنتاجية، لا سيما الصناعية منها والخدماتية. كما قامت بعض المدارس المهنية بتنظيم "أيام مفتوحة" لطلاب المدارس المجاورة لها. "ويوم التعليم المهني والتقني" الذي تحوّل إلى عيد في العام الماضي ومعرض لاشغال الطلاب.

أما المركز التربوي للبحوث والإنماء، فقد أدرك أهمية التوجيه المهني فأورد هذا الأمر كهدف أساسي من أهداف خطة النهوض التربوي، ومن ثم تم العمل على التعريف بالمهن والتعليم المهني في أكثر من مادة تعليمية وفي أكثر من مستوى، كما تم تشجيع المعلمين على تنفيذ زيارات ميدانية لمختلف مواقع العمل وتعريف المتعلمين بها عن قرب.

ففي اللغات مثلاً، وبدءاً من الحلقة الأولى، نجد محاور خاصة بالمهن والتعريف بها وبأهميتها، وفي مادة التربية الوطنية يُدرس قانون العمل والنقابات وأهمية العمل والالتزام به في أكثر من صف، كما أن التعليم المهني والتقني هو محور من محاور هذه المادة في الحلقة الثالثة.

وفي مادة التكنولوجيا، التي تغطي صفوف الحلقة الثانية من التعليم الأساسي والمرحلة المتوسطة والتعليم الثانوي بمختلف فروعه، هي من المواد التي تهتم مباشرة بموضوع المهن والتعريف بها من خلال بعض التطبيقات العملية والأمثلة المتعلقة بالعمل والمهن والصناعة وقطاعات الإنتاج بشكل عام.

ونشير هنا أيضاً إلى مشاركة المركز التربوي للبحوث والانماء من خلال قسم التعليم المهني والتقني، في معارض التوجيه المهني التي تقوم بتنفيذها المؤسسات والجمعيات التربوية التي تهتم بهذا المجال.

يتبين لنا مما سبق أمران مهمان متعلقان بوزارة التربية:

الأول: تكامل الأدوار بين الأقسام المختلفة فيها.

الثاني: محاولات حثيثة تقوم بها المؤسسات والمديريات التابعة لهذه الوزارة.

ما هي الأمور التي يجري تنفيذها في الوزارة حالياً؟.

لا يخفى على أحد أن كل ما ذكرناه لا يزال غير كافٍ إذا ما قورن بما هو مطلوب؛ فأين اكتشاف الطالب لمهاراته وميوله؟ وكيف تعالج نقاط الضعف لديه؟ وكيف يتعرف إلى الاختصاصات التي تناسب شخصيته ومهاراته؟ وهل أن ما يعرفه عن التعليم المهني والتقني كافٍ؟ ومن أين يستقي معلوماته؟... أسئلة كثيرة تطرح ومن خلفها هواجس كبيرة.

وللإجابة عن بعض هذه الأسئلة لا بد لنا من أن نذكر عدداً من المشاريع التي يقوم المركز التربوي بتنفيذها وهي الآتية:

كثيبتات التعريف بالتعليم المهني والتقني: قام قسم التعليم المهني والتقني بتحضير كتيبين بمثابة دليلين إرشاديين حول التعريف بالتعليم المهني والتقني لتلامذة المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية الراغبين بمتابعة التحصيل في هذا المجال، بعنوان "مستقبلك مع التعليم المهني والتقني". يحتوي هذان الدليلان على معلومات تتعلق بمستويات التعليم المهني والتقني ومميزاته من

جهة ومعلومات تتعلق بحقول العمل المتوافرة لخريجيه واتجاهات سوق العمل من جهة أخرى. وفي سبيل تقديم المساعدة للطلاب، يضم الدليلان قسماً مخصصاً يساعدهم على اختيار مهنتهم وهو عبارة عن خطوات بسيطة يُنصح التلميذ باتباعها لكي يختار مهنته، إضافة إلى خرائط توزيع معاهد التعليم المهني ومدارسه في كل محافظة ما يسهل عليه عملية الاختيار.

أيام التعريف بالتعليم المهني والتقني في المدارس الرسمية: وهو مشروع للتعريف بالتعليم المهني والتقني في المدارس الأكاديمية يضم محاضرات وألعاباً وعرضاً لفيلم توجيهي ومقابلات مع أصحاب العمل ومديري المدارس المهنية القريبة من هذه المدارس. (هذا المشروع قيد الإعداد).

التوجيه المهني لمدربي التدريب المستمر: هو عبارة عن الخطوة الأولى من برنامج للتوجيه المهني للمدارس الرسمية في لبنان. تبدأ هذه الخطوة في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ بتدريب مدربي التدريب المستمر حول مفهوم التوجيه المهني ودوره وأدواته، بحيث يتم من خلالهم نقل هذا المفهوم إلى جميع المعلمين/ المتدربين، على أن تستكمل هذه الخطوة لاحقاً بوضع برنامج وطني للتوجيه المهني لتنفيذه في المدارس الرسمية في جميع الحلقات.

مشروع إدماج روح المبادرة في الأعمال (الريادة) في المناهج التعليمية: وهو مشروع يُنفذ بالتعاون مع المؤسسة الأوروبية للتدريب (ETF) وهو ما زال قيد الإعداد وفي مراحل الأولى. يقضي هذا المشروع بتوجيه الطلاب نحو عالم الأعمال ومساعدتهم على التعرف إليه وإلى عالم المؤسسات والريادة وتوجيه الطلاب وتحضيرهم لإعداد مشاريعهم.

أيها الحضور الكريم،

يتضح مما سبق أن وزارة التربية غير غائبة عن موضوع التوجيه المهني، فهي تهتم بهذا الموضوع بحسب امكانياتها التي تعتبر محدودة إلى حد ما. وعلى الرغم من أهمية غالبية المشاريع والأنشطة التي نفذت أو التي هي قيد التنفيذ من قبل الوزارة، فإن هذه المشاريع تعتبر أنشطة محدودة وظرفية، وبحاجة إلى متابعة، ولا يمكن لها بالتالي أن تشكل "سياسة التوجيه" في الوزارة ولكنها تعكس في الوقت نفسه مدى اهتمام الوزارة بهذا الموضوع وتوقها للنهوض به.

إن التخطيط هو شعار كل دولة حديثة، أيًا كان واقعها واتجاهاتها. فبالتخطيط المقترن بالتنفيذ يتحول لبنان إلى دولة عقلانية وعلمية حديثة. ذاك هو قدرنا، منه نبدأ وبه نكون.

فإذا أدركنا كيف نوازن بين العطاءين العقلي واليدوي، هيأنا للغد أجيال التفاعل والتكامل، التي هي الأمل، وهي المستقبل، في مناعة الإنسان وفي بناء الدولة. ولا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال تضافر جهود القطاعين العام والخاص. إن المطلوب في الوقت الحاضر تضافر جهود القطاعين العام والخاص من أجل رسم التوجهات والسياسات المتعلقة بالتوجيه المهني وتحديدتها من جهة، ووضع الخطط التنفيذية الآيلة إلى توجيه الطلاب إلى الاختصاصات والمهن التي يحتاجها الوطن والتي تؤمن للمواطنين العيش الكريم من جهة ثانية.

ونحن في المركز التربوي للبحوث والانماء على استعداد للتعاون مع القطاع الخاص في هذا المجال لما فيه من خير وخدمة للمجتمع والوطن.

كلنا أمل أن يأتي هذا المؤتمر بنتائج مرضية وتوصيات وأن يسهم في دعم الجهود لتطوير مفهوم التوجيه المهني لما فيه خير الطلاب والتربية ولبنان.





الفصل الثاني

أي خريج نريد؟

رائد شرف الدين

النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مدخل:

إن الخلل الحاصل في البنية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي سبب انماطاً غير متوازنة في النمو الاقتصادي. وهذا الأداء، وانعكاساته على استحداث فرص عمل، خاصة في صفوف الشباب يعرض هذه الفئة وكل الفئات الأخرى للخطر لناحية مستوجبات العيش الكريم والرفاهية. والتساؤل اليوم: ” أي خريج نريد؟ ” مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرتنا حول: ” أي اقتصاد نريد؟ “. بعد لمحة حول سوق العمل اللبناني، سوف أستعرض في مداخلة اليوم القطاعات الواعدة، ومن ثم المهارات المطلوبة من منظور سوق العمل.

١. خصائص سوق العمل اللبناني

لقد فشلت المدخرات ورؤوس الأموال القادمة من الخارج في تمويل الاستثمارات الإنتاجية وتنويع الاقتصاد اللبناني. فمنذ العام ١٩٩٧ ولغاية العام ٢٠٠٧ بلغت الاستثمارات الإجمالية الثابتة المحلية (GDFI) أكثر من ١٨ في المائة، بعد أقصى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٧. وقد تم توجيه هذه الاستثمارات

بشكل أساسي في قطاع العقارات، حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار في البناء والأشغال العامة أكثر من ٦٨ في المائة من مجموع الاستثمارات، وذلك بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٧. وقد أدى هذا التركيز في قطاع البناء إلى استبعاد قطاعات وأنشطة أخرى. وانتقلت الاستثمارات المتبقية إلى الصناعات المرتبطة بهذا القطاع والتي تزوده بالسلع الوسيطة. وبما أن البناء والصناعات المتعلقة تعتمد أساساً على عمالة غير لبنانية، فإننا نستخلص أن المرونة $Elasticity$ في استحداث الوظائف والإنتاج في لبنان متدنية جداً.

بالإضافة إلى مشكلة تقلص فرص العمل فهناك قلق حول نوعية الوظائف التي تستحدث بحيث أن العديد منها ذو طبيعة غير رسمية يفتقر إلى الحماية الاجتماعية. إن القطاعات التي توسعت فيها مستويات العمالة بين عام ١٩٩٧ و٢٠٠٧ كانت الخدمات وقطاعات النقل والاتصالات التي وصلت إلى ٨٠ في المائة، وقد شكلت هذه القطاعات نسبة ٢٠ في المائة من صافي الوظائف الجديدة. ومن ضمن قطاع الخدمات، فقد استحدثت معظم الوظائف في الفنادق والمطاعم والتجارة في حين تراجع فرص العمل في القطاع المالي وفي جميع القطاعات الأخرى خلال نفس الفترة. وفي ظل غياب إحصاءات دقيقة، من الواضح أن جزءاً كبيراً من هذه الفرص الجديدة غير مسجلة رسمياً حيث أن تغطية الضمان الاجتماعي لم تشهد أي ارتفاع منذ تلك الفترة وحتى اليوم، بل استمرت على نفس نسبة التغطية البالغة ٣٨ في المائة من القوة العاملة.

١ تعرف المرونة بأداة لقياس استجابة تغير في استحداث الوظائف إلى تغيرات في الإنتاج.

٢. الحاجات على صعيد القطاعات

السياحة

هي إحدى القطاعات الواعدة في لبنان. وقد أشارت الأرقام الصادرة عن منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أن لبنان سجل أكبر معدل نمو على مستوى العالم في عدد السياح الوافدين إليه في العام ٢٠٠٩ إذ بلغت الزيادة نحو ٢٩ في المائة عن العدد المسجل في ٢٠٠٨، في حين تراجع نمو عدد السياح عالمياً بنسبة ٤,٢٪. ومع أن السياحة هي ركن من الاقتصاد الوطني الذي يؤمن مداخيل هامة ومع تنوع السياحة التي تضم السياحة الإستجمامية، الصحية، الدينية والثقافية لكنها وحدها لا تبني اقتصاداً، ولا بد من الالتفات إلى قطاعات أخرى.

الصناعة ذات القيمة المضافة

صحيح أن لبنان لا يستطيع أن ينافس الصين أو الهند أو تركيا أو حتى سوريا في حجم الإنتاج على نطاق واسع (Mass Production)، ولكن بإمكان لبنان المنافسة على مستوى الجودة، وعلى سبيل المثال، فإن المجوهرات احتلت في الفصل الثالث من العام ٢٠٠٩ المرتبة الأولى من الصادرات (٢٤٪) وذلك بسبب القيمة المضافة، والذوق اللبناني المرغوب. ينطبق هذا أيضاً على الصناعات الأخرى التي تتطلب إبداعاً مثل تصميم الأزياء (Haute Couture).

هناك أهمية للالتفات للقطاع الصناعي، عموماً، بشكل جدي أكثر. فمن المعلوم أن القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تتمكن من استيعاب العمالة حيث تقدر وحدها بإمكانية استيعاب ١٤٠ ألف موظف، وهذا رقم غير مبالغ

فيه نظراً لأن قيمة الصادرات قد ارتفعت من ٨٨٩ مليون دولار في العام ٢٠٠١ إلى حوالي ٣,٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٩. وإن تكررّ الحديث حول الكلفة العالية للطاقة وللعمالة، لكن للصناعة أهمية تكمن بقدرتها على تحفيز بقية القطاعات. مثلاً، إن تفعيل الصناعات الغذائية، والتي تشكل منتجاتها رابع أكبر صادرات في الفصل الثالث من العام ٢٠٠٩، له تأثير إيجابي على القطاع الزراعي، العمال، المهندسون، المصارف، شركات التأمين، والنقل وغيرها.

التكنولوجيا

وحيث أن لبنان قد فاتته التطور الصناعي الذي يلي عادة قطاع الزراعة ويسبق قطاع الخدمات في التطور الاقتصادي للدول، فلا بد أن يلحق بالثورة التكنولوجية التي نعيشها. لقد احتل قطاع التكنولوجيا المركز الثاني من الصادرات في الفصل الثالث من العام ٢٠٠٩ بنسبة ١٦,٨٪ وهو يضم صناعة جميع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية. وهذه فرصة مهمة للعمالة حيث بإمكانها استيعاب شريحة واسعة من الخريجين الجامعيين والمهنيين في مختلف الاختصاصات، خاصة أن الاتجاه العام العالمي هو لاقتماد المعرفة.

الزراعة

إن قدرات القطاع الزراعي في لبنان هائلة نظراً إلى طبيعة لبنان الجغرافية، وتوفر الأراضي الزراعية (الساحل، الجبال وسهل البقاع) إضافة إلى توفر مياه الريّ واليد العاملة لكن دونها عوائق عديدة. ومن الملفت أن البلدان المجاورة وبلاد الخليج قد تحددت عدة معوقات واستطاعت أن تنهض بقطاعها الزراعي وذلك ليس فقط لتلبية حاجاتها الداخلية بل للتصدير. لكن هذا القطاع أيضاً بحاجة إلى دعم الدولة، وبحاجة إلى التمايز عبر جودة الإنتاج.

الطاقة

وفي ظل الحديث عن وجود احتياطات نفطية وغازية كبيرة في لبنان، لا بد من الإعداد لهذا القطاع بما يشمل من اختصاصات تتضمن هندسة البترول، والطاقة المائية، والطاقة المتجددة، وهندسة البيئة، واختصاصات مُعمّقة في القوانين المتعلقة بالطاقة، إضافة إلى اختصاصات في الحفر والتنقيب والصيانة. وفي حين استعرضنا القطاعات الواعدة في لبنان وأهمية توجيه الاختصاصات لتلحق بركبها، فلا بد من الالتفات إلى الاتجاهات المستقبلية لسوق العمل في البلدان العربية، موضوع سأترك التطرق إليه للمدخلة التالية في هذه الجلسة، خاصة أن الاستفادة من التطور الكبير في مستوى الموارد البشرية اللبنانية لا تقتصر فقط على السوق اللبنانية بل تتعداه لتشمل بلدان العالم العربي بشكل أساسي، ومن ثم أوروبا وأميركا الشمالية وأفريقيا.

قبل تحديدي للمهارات المطلوبة في سوق العمل أود أن أعرض لعدة نقاط. **أولاً:** لا أعتقد أن التعليم في لبنان يواكب سرعة المتغيرات في سوق العمل. وعليه، فلا بد من النظر بتمعن في جدوى منح الرخص بشكل شبه مفتوح للجامعات ومعاهد التعليم العالي لا لمساهمتها التربوية والبحثية وإنما للمحاصصات الطائفية مما يربك مستوى التعليم وسوق العمل على حد سواء.

ثانياً: إن الإعداد لسوق العمل لا يبدأ في الجامعات، بل منذ الدراسة الثانوية حين تتحدد رغبة التلامذة ويتم توجيههم من قبل الخبراء في مدارسهم أو المراكز المتخصصة للتوجيه.

ثالثاً: أتحفظ على التعبير المستخدم وهو «إلحاق الجامعات بسوق العمل»، للجامعات دور يتعدى رقد السوق بالعمالة، فلها دور اجتماعي ووطني وسياسي يوازي أهمية دورها الاقتصادي والتموي. وعليه فإذا اختزلنا الدور بتوفير ما يحتاجه السوق من اختصاصات اليوم، فهذا بالتأكيد سبب كساداً لاختصاصات أساسية في المجتمعات مثل الفلسفة والعلوم الاجتماعية والإنسانية واللغات والفنون وغيرها بين المعارف التي تحفظ للوطن توازناً حضارياً وديمقراطياً وثقافياً.

٣. المهارات المطلوبة

ليس بالاختصاص وحده يبرع الإنسان. فهناك الكثير من الأدلة في سوق العمل المحلي إلى عدم تطابق المهارات بين حاجات سوق العمل وخريجي الجامعات وبرامج التدريب المهني بحيث يواجه الخريجون توقعات منخفضة من حيث فرص العمل ومستويات الدخل. وهنا تكمن الحاجة إلى تدخل مباشر من وزارة التربية والتعليم العالي وتحديدًا من المركز التربوي للبحوث والإنماء كي تحقق الموازنة المطلوبة بين مستوى الخريجين واختصاصاتهم وحاجة السوق. الأمثلة معروفة حول نسبة الأطباء للممرضات أو نسبة المهندسين للتقنيين. ويشير إحصاء أجرته شركة InfoPro لحوالي ٣٠٠ شركة لبنانية، أن ٣٠٪ من طالبي العمل لديهم اختصاصات لا تشكل أي قيمة مضافة لأرباب العمل. مثال ملفت آخر وهو الصعوبة التي يجدها خريجو الـ BT و TS في إختصاصي « المصارف » أو « العلاقات العامة والإعلانات » في إيجاد فرص عمل بوجود خريجين جامعيين في نفس الاختصاصات. وهذا يطرح سؤالاً حول جدوى هذه الاختصاصات وغيرها الشبيهة على مستوى التعليم المهني.

كما يجب التأكيد على أهمية اكتساب خريجي الجامعات والمعاهد العليا مهارات تتعدى المعرفة التقنية في اختصاصاتهم. وهذه المهارات تكتسي اهتماماً كبيراً في سوق العمل في ظل الوعي لأهمية أبعاد أخرى مثل تلك التي يعبر عنها بالذكاء العاطفي (Emotional Intelligence). من هنا لا بد من التفات إلى أهمية إكساب الطلاب الجامعيين مهارات شخصية واجتماعية، تساهم في نجاحهم وإنجاح الفريق الذي ينتمون إليه، يعبر عنه بالـ ”Soft Skills“ مثل: قدرة التحليل، إمكانية التعامل مع الآخرين بفعالية - تتناغم مع أعضاء الفريق، المرونة في مواجهة المتغيرات، الإيجابية، الاندفاع، روح المبادرة والتواصل بفعالية شفهاً وكتابياً. وحيث أن هنالك ٢٠٠ ألف مؤسسة في لبنان وأن ٩٨,٥% من هذه المؤسسات دون ١٠ عمال، فهناك حاجة أكبر إلى مهارات تجمع الكثير من تلك المذكورة أعلاه.

ختاماً، أود أن أشير إلى مبادرة مهمة أطلقها البنك الدولي في بداية العام ٢٠١٠ وهي عبارة عن برنامج تعاون فني يختص بسوق العمل اللبناني لدعم الحكومة اللبنانية في وضع وتنسيق السياسات المتعلقة بالقطاعات التي يمكن أن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتسهيل إيجاد فرص عمل ذات نوعية جيدة على المدى المتوسط.

أشكر لجمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي مبادرتها بتنظيم هذا المؤتمر التوجيهي وأتمنى لكم دوام النجاح.

والسلام عليكم



الفصل الثالث

الاتجاهات المستقبلية لسوق العمل في لبنان والبلدان العربية

د. كمال حمدان

الخبير الاقتصادي في المؤتمر التوجيهي الأول

لدي خمس أفكار رئيسة وهي مستلخصة من مشاركتي في دراسات مع المركز التربوي للبحوث والإنماء، ومع البنك الدولي، ومع وزارة التربية، ومع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهي خلاصات تعصر كمأ هائلاً من المعطيات والدراسات الميدانية والإحصائية.

أولها: سوقنا سوقان ويصعب الحديث عن سوق للعمل محلياً، هذه ميزة تختلف عن الوضع في العراق أو في سورية أو في الأردن أو حتى في مصر. فظاهرة الهجرة في تلك البلدان وعلى أهميتها عندما تقاس كنسبة مئوية من القوى العاملة تبقى بحدود معينة. وسأتحدث عن اتجاهات عامة للأرقام لن نتوقف عندها كثيراً ولن ندخل في حيثياتها ومصادرها لأنها تستغرق وقتاً. في الستينيات، كان يهاجر من لبنان ما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص سنوياً وهم ليسوا عاملين فقط بل كان بعضهم يغادر للتعلم في الخارج. ومع الطفرة النفطية في السبعينات قبيل الحرب الأهلية ارتفع العدد إلى ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ شخص سنوياً.

وابتداءً من هذا التاريخ أصبحت الهجرة موثقة عبر ثلاث دراسات قامت بها



جامعة القديس يوسف في أعوام ١٩٨٥ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٧. وأصبح لدينا تقدير أدق وما بين العامين ١٩٧٥ و ٢٠٠٧ ارتفع العدد إلى ما بين ٢٥ و ٣٠ ألف سنوياً. وإذا أردنا تقسيم الفترة ما بين أعوام ١٩٧٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ بمعدل وسطي ما بين ٢٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ سنوياً وهذا المعدل كان ينخفض في بعض السنوات كما ارتفع في أخرى تبعاً للوضع الأمني والإقتصادي في لبنان من جهة كعامل طرد. ومن جهة ثانية في ضوء العوامل الجاذبة في الخارج التي كانت تسهل هجرة اللبنانيين.

أقدم صورة شاملة لكي نفهم بلدنا أكثر، فعندما نقول معدل الهجرة ٣٠٠٠٠ سنوياً على مدى ٣٥ عاماً فإننا نتحدث عن مليون وعشرين ألف مهاجر. ومتوسط الناشطين اقتصادياً على كل مئة شخص مقيم في لبنان ٣٥ بالمئة ما بين عاملين يبحثون عن عمل وعاطلين من العمل.

أما نسبة الناشطين في الفئات المهاجرة فلا تقل عن ٥٠ في المئة أي أن هناك ٥٠٠٠٠٠ شخص يعملون من أصل مليون مهاجر وقسم بسيط جداً منهما قد يكون بحال بطالة ويبحث عن عمل.

وآخر الدراسات الإحصائية يفيد أن القوى العاملة المقيمة في لبنان بما فيها الفلسطينيين خارج المخيمات دون احتساب العمالة السورية تقدر بنحو مليون ومئتي ألف. وعندما نتحدث عن ٥٠٠٠٠٠٠ مهاجر نسبة لمليون ومئتي ألف، فلك أن تتصور الحجم وهذا ليس موجوداً في أي بلد مجاور.

وإستناداً إلى ما يقوله حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ووزير المال السابق وبعض الباحثين من أن متوسط دخل العامل اللبناني خارج لبنان يزيد أربعة أضعاف عن متوسط دخل العامل اللبناني في لبنان، فذلك يعني فعلياً أن النصف مليون المهاجر قوتهم الدخلية توازي مليوني شخص بمواصفات الدخل والعمل في لبنان.

وعملياً، سوق العمل المحلي لا يمكن أن نراه إلا سوقين، سوق عمل المقيمين وسوق عمل لمن هم في الخارج. وبالتأكيد تترتب تبعات اقتصادية واجتماعية على الأسر صاحبة الدخل المتدني التي تكافح الفقر مستفيدة من الضخ الآتي من جزء الأسرة المغترب ولهذا أبعاد كثيرة.

ثانياً: لدينا خلل في سوق العمل وهو خلل كلي ما بين العرض والطلب. بنية الأعمار لدينا من خلال ما نعرفه من تصريحات الجامعات والمعاهد والمؤسسات التربوية عن خريجها يجعلنا نقدّر تقريباً المتدققين سنوياً نظرياً إلى سوق العمل حوالي ٤٥٠٠٠ لهم علاقة بشطور الأعمار وهم يعرضون قوة عملهم ولا يطلبون عمل، لأن الطلب على العمل يأتي عبر المؤسسات، وهذا أمر شكلي لكن كل الباحثين حول سوق العمل يجتهدون في هذه المفاهيم.

وأنا أتبنى مفهوم أن هؤلاء الخمسة والأربعين ألفاً يعرضون قوة عملهم للبيع لمؤسسات عامة أو خاصة، أو للبيع الذاتي إن كانوا عاملين بذاتهم أي إن كانوا يملكون مهنة حرة.

وهذا الرقم مقسوم تقريباً ما بين خريجي جامعات وخريجي مهنيات أي بمعنى أن نسبة من التحق بالتعليم المهني لا تتجاوز الخمسة عشر في المئة من مجموع ما قبل الجامعي، لكن كل من يتسرب من المدرسة ابتداءً من سن الحادية عشر في المرحلة المتوسطة ولاحقاً الثانوية يلتحقون بدورات معجلة غير نظامية تمتد ما بين ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة.

ومن أصل الخمسة والأربعين ألفاً المقتحمين لسوق العمل هناك ٢٥٠٠٠ خريج جامعي وقلة تأتي من تعليم مهني نظامي تقارب الربع أو الثلث. أما الباقون فيأتون من تعليم مهني غير نظامي.

إضافةً إلى ذلك، فإن البارز أنه مقابل الخمسة والأربعين ألف طلب على العمل إما أن يأتي الطلب من الذات أو لدى مهنة حرة أو عامل مستقل أو يأتي

عبر مؤسسات خاصة أو حكومية. فالمؤسسات الحكومية اتجاهاها العام مترجع رغم وجود محاصصة تسمح بأمور كثيرة لكن ليس لها شأن إقتصادي.

أما على مستوى القطاع الخاص، فهناك إحصاءات للبنك الدولي عن تطور القوى العاملة ودراسات ميدانية للمؤسسة الوطنية للإستخدام والضمان. وفي دراسة خاصة للضمان تبين لنا أنه في الخمس عشرة سنة الأخيرة بلغ معدل نمو القوى العاملة واحد ونصف في المئة سنوياً. إذن نتحدث عمّا بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ طلب على العمل سنوياً فيما العرض هو ٤٥٠٠٠ سنوياً.

وبالتالي فإن نصف المتدققين لسوق العمل ليس لديهم حظوظ بإيجاد فرصة عمل. والبطالة مركزة عندنا بالفئات العمرية الشابة ما بين ١٨ و ٣٠ وهي بطالة شباب، ومتوسط مدة التعطل عن العمل طويلة تصل إلى ١٣ شهراً وسطياً.

وفي الخلاصة لدينا فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي على العمل.

ثالثاً: هناك فجوة بين بنية العرض وبنية الطلب وهذه أخطر. فنصف من يتخرج من الجامعة هم خريجو كليات نظرية وإنسانية وحقوق. والآن تتوالد جامعات جديدة تدّعي أنها تحاول ملء الفراغ. ولا أخفي عليكم أن بعض كليات الجامعة اللبنانية مثل كلية الهندسة أو العلوم، أو الطب، أو الفنون يدخل خريجوها في منافسة مشرفة مع الوافدين من الخارج الذين يملكون مستوى أعلى ونجد خريجي الجامعة اللبنانية يتابعون تحصيلهم العلمي في شهادة الدكتوراه في فرنسا وأنا أعرف نماذج كثيرة منهم من خريجي كليتي الهندسة والعلوم، على الرغم من أن هناك كليات وضعها صعب والجامعة اللبنانية بحاجة إلى إعادة تقويم.

إذن، لدينا مشكلة التعليم العام الرسمي ولا سيّما ما قبل الجامعي، ولدينا أفواج من الخريجين ضعاف المستوى في كليات أساسية رغم أنها بالنسبة لكثيرين جزء من عملية الإرتقاء الإجتماعي أكثر منها كونها أداة فعلية للتمتين وانتزاع

فرصة عمل لها قيمة مضافة عالية. وأحزابنا سهلت هذا الأمر في الضغط على الإدارات التربوية والمسؤولية الأولى على ما يمكن أن نسميه دولة ولا أعرف إذا كان هناك في لبنان دولة.

هذا الجانب العام في بنية العرض، أما بالنسبة لبنية الطلب وعلاقة سوق العمل بمخرجات النظام التعليمي، فالغائب الأكبر والعقبة الأولى ومشكلة لبنان الأساس هي في بنية الطلب. الخريجون يأتون من ٤٠ جامعة وبمواصفات مختلفة، وبنية الطلب لدينا محدودة وهي مصابة بتشوّهات واختلالات مايكرو إقتصادية وقطاعية. وفي آخر تقرير للمحاسبة الوطنية صادر عام ٢٠٠٨، تبين أنه لا تشكل فيه الزراعة والصناعة معاً ١٤٪ من الناتج المحلي وهذان القطاعان قبل ٣٠ عام كانا يشكلان ٤٠٪ من الناتج المحلي. وهذه المساهمة كانت موازية لمساهمة قطاع السياحة وأقل من قطاع البناء. وهذا النوع من الأسئلة عن أي بنية نطلب عندما تكون ٩٨,٥٪ من مؤسساتنا تحوي ما دون العشر عمال ومعظمها عائلي. في مرحلة معينة، عندما كنا نقارن نتائج مسح المؤسسات عام ٧١ بنتائج عام ٢٠٠٤ ولدينا ٢٠٠٠٠٠ مؤسسة موزعة على رقم بحسب فرع النشاط الإقتصادي وعدده بالعشرات وجدنا مفارقة هائلة حيث أن ٤٠٠٠ في المئة من المؤسسات تعمل في مجال المعجنات، فقلت لرئيس الحكومة: بحسب الحسابات إذا استمرت الأمور كذلك ففي عام ٢٠٣٠ سيكون لبنان كله معجنات.

عندما تكون بنية المؤسسات حرفية وتكرر الأنشطة ذاتها ولا رؤية اقتصادية لها، كيف يمكن الحديث عن اقتصاد حقيقي؟ القيمة المضافة تنشأ عندما تتنافس المؤسسات بعضها مع بعض. والآن ما من قيمة مضافة ولا فرص عمل ولا إمكانات لتطبيق تكنولوجيا أو لاستيعاب نسق كهذا من الخريجين في جامعات ذات نوعية جيّدة. وهناك مشكلة كبيرة في بنية الطلب ولكن حلّها ليس في الجامعة ووزارة التربية، بل حلّها يأتي عبر رؤية إقتصادية وسياسات تشجع أنشطة جديدة

أكثر انكشافاً على القيمة المضافة والتصدير والتكنولوجيا والتشجيع على دمج المؤسسات.

وما معنى أن يكون متوسط القيمة المضافة للفرد في كل دول العالم تزيد كلما زاد الحجم الوسطي للمؤسسة. ولذلك يجب أن نخطط ونعرف أي تشريعات وسياسات وأي أشكال حوافز ندعم. وينبغي أن نشجع على دمج المؤسسات وأن نتخصص أكثر فأكثر لا أن تكرر الأنشطة البسيطة التي ليس لها معنى وفيها مشاكل فتغلق أبوابها وتقلس ثم تغيّر النشاط ثم تعود الدوامة نفسها، ونحن نعيش هذه التجربة عندما نقارن نتائج مسح المؤسسات.

هذه إذاً بنية الطلب بعدما رأينا بنية العرض وكل الظواهر التي نراها لاحقاً تأتي تتمّة لهذين الخيارين فهناك بطالة عالية نسبياً وطويلة، ولا أمان للموظف في استمرار العمل كما لا يوجد ضمانات للمسار المهني.

أعمل في مؤسسة خاصة منذ ٣٥ سنة ومرّ عليّ العشرات من النماذج، أجزم إن لم يشعر الموظف بعد عام أو عامين من بدء عمله بأنه يمكن أن يتطور مهنيًا ووظيفيًا على مستوى الدخل والحوافز بعد مدة، فإنه سيضحي عرضة للإحباط. وأؤكد أنه من المشروع بأن يكون لدى كل عامل تصوّر لمساره المهني، ومعظم أرباب العمل لدينا لا يمكنهم تفهّم حاجات العمّال لجهة شروط العمل والحماية الاجتماعية عبر تسجيله بالضمان والترقي، لذا علينا أن نبعد الطابع الشخصي بالعلاقة بين رب العمل والعامل وجعلها نظامية خاضعة لمعايير قابلة للقياس إن كنا نودّ بناء سوق عمل.

وقبل الحديث عن التوجّهات المستقبلية لسوق العمل، أعود للفكرة الأولى، نحن نصدر خريجين وموارد بشرية أكبر بكثير من حجم السوق اللبناني. وهناك تحولات في السوق، فالخليج أنجز معظم شبكات البنى التحتية من كهرباء ومياه وشبكات هاتف وطرق ومرفأى وجسور، حتّى وصل هذا السوق إلى التشبع

ومعظم بلدان الخليج تعاني طفرة في التركيز على القطاع العقاري مع التفاوت بين بلد وآخر وهي تتجه نحو الهدوء. كما سيستقر قطاع الخدمات ولا سيما ما له علاقة بالأموال المالية والمصرفية والبورصات فلن يرتفع نموها بل سيستقر. وسيعاد النظر بكل شأن خدماتي الطابع وذا قيمة مضافة. بعض دول الخليج تولي أهمية كبرى للصناعة التي لها دور في تطوّر الأمم وهي ذات أهمية كبرى للبلدان التي لديها عدد كبير من السكان ويحتاج إلى فرص عمل، ونحن انتقلنا في المنطقة من عالم زراعي رعوي شبه قبلي إلى عالم الخدمات وهو الأساس في القوى العاملة والنتائج المحلي وأضعنا فرصة الثورة الصناعية التي اعتمدها الغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لذلك يتخطانا الغرب بمئة عام. ولو استطعنا نحن أن نسيطر على الحلقة الصناعية لكان بإمكاننا إيجاد نوع وظائف مختلف عما نراه حالياً في سوق العمل. فالسائد اليوم هو بيع المعجنات وبيع إشتراكات الكهرباء وتجارة الألبسة والأحذية.

ولو حدث عكس ذلك لكان الطلب على العمل أكثر تخصصاً وله علاقة بالتكنولوجيا والتقنية والإلكترونيات والاتصالات.

على مستوى النماذج، مصر تحاول خوض هذا عبر اعتماد سياسات نيو ليبرالية وهناك أجيال مصرية تدخل بالقوة في إعداد مهني وهي متعلقة مباشرة بالإنتاج إما صناعة أو ما يتفرّع عنها. ولا أعرف إلى أين ستصل، هم يحاولون سباق الزمن ولديهم مشكلة ديمغرافية كبيرة عددهم ٨٠ مليون، دون صناعة لا يمكن لسوق كهذا أن يُدار. كما تعاني السعودية من مشكلة مماثلة، وتشكل اليمن قبلة موقوتة قد تطيح المنطقة كلها مع مصر في حال لم يتم تأمين فرص العمل اللازمة ولم يعالج الفقر والبطالة.

وعلينا أن نتابع هذه التحولات في المنطقة لنرى ما هي التخصصات المناسبة لنا. كنا نناقش ما جرى في الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه بين بعض

الخبراء واللجنة الإدارية حول معايير المهن والتخصصات التي يفترض أن تعطى الأولوية في توجيه سياسة المنح. وندعو الطلاب إلى التوجه نحو العلوم الصحيحة، فـ ٨٠ في المئة من موظفي الشركات التجارية العالمية وحتى في التسويق والصيانة والمعلوماتية والهندسة والرياضيات، هذه الطاقة الكبيرة يجب أن تحول إلى حقل معرفي على موضوع محدد وقد تحتاج إلى سنة أو ستة أشهر، إذا كانت العلوم صحيحة والتخصصات فروعاً أساسية من الهندسة الوراثية وليس لها علاقة بالهندسة المدنية أو الإنشائية بل بالزراعة العضوية والصحة والطاقة المتجددة. ستجري في منطقة الجنوب اللبناني عمليات حفر واستكشاف عن النفط كما سيُمد أنابيب للنفط، وليس لدينا اليوم مهندس بترول ومسح جيو فيزيائي جيولوجي ومتخصصون بالبيات الحفر والصيانة.

وفي العالم اليوم ما من دراسة أو مؤسسة تنشأ وتتبع للأمم المتحدة سواء في الزراعة والصناعة والتنمية المحلية والبلديات إلا وتفرض القيام بتقييم بيئي للمشروع وآثاره، كما أن هناك هندسة بيئة واقتصاد بيئي وعلوم بيئية وتقنية. ولدينا بعض الجامعات التي تخرّج من ليس لديهم فرصة في إيجاد وظيفة بسوق العمل تعطيم أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠ ليرة.

كما أن من العلوم نظم المعلومات وهندسة البرمجيات وأنظمة الحاسوب، وتقنيات الإستشعار عن بعد وهذا له علاقة بالفيزياء والهندسة، كما أن هناك علوم إدارية ومالية ذات نوعية جيّدة نراها بين ظهرانينا.

بالإضافة إلى ذلك هناك التقنيات الحيوية وتكنولوجية الطاقة في الإقتصاد القياسي الذي يعتمد على تزويج الرياضيات بالإقتصاد والإحصاء.

وأرى أن هذا هو المسار الذي يمكن أن يفيد البلد أكثر عند التمكن من التوجه نحو هذه الخيارات التي تملك حظوظ أكبر لأنها تستجيب لحاجاتنا الموضوعية التي تتطلبها تنمية المنطقة وتنمية لبنان.

وعلىنا أيضاً أن نهتم بموضوع اللغة لأنه لدينا مشكلة كبيرة في العربية والإنكليزية، لأننا إذا تحدثنا عن لبنان وتحديدًا قطاعه الخاص، إذا لم يكن المتقدم للوظيفة يملك معرفة جيدة بالكمبيوتر واللغة الإنكليزية فلن تكون لديه فرصة لدخول سوق العمل، بينما يرفع امتلاك هذه المهارات فرصة إيجاد وظيفة بنسبة لا تقل عن الستين في المئة.

ويجب تزويج التخصصات في التعليم العالي، فمثلاً أدرس إلى جانب الإقتصاد الإحصاء، وأدرس إلى جانب الهندسة ادارة لأنه كلما كان المتقدم لسوق العمل يمتلك استعدادات لتلبية حاجات القطاع الخاص ومرونة كافية كلما حاز الأفضلية على حاملي إجازة وماستر ودكتوراه في الكيمياء على سبيل المثال. فتزويج الإختصاصات واللغة والتمكن من التعامل مع عالم المعلومات هي شروط يجب أن تتوافر في جميع أنواع الإختصاصات التي تحدثت عنها بما فيها اللغة العربية.

والسلام عليكم



مداخلات ومناقشات الجلسة الثانية

مداخلة د. أمين الساحلي

في الحقيقة أنا وكفرد في المجتمع إن أردت الحديث مع مجتمعي بلغة المتخصص أشعر تارة بأن هناك "حوار طرشان" بيني وبين مجتمعي. وتارة أخرى إن أردت النظر لمجتمعي دون معايير متخصصة فسأشعر بأني متفرد ولا يحق لي بأن أكون متفرداً.

واليوم يتناول الحديث التوجيه والتخصص الجامعي في لبنان، أي أن الحديث يتم عن شخص متفرد ويحمل شهادة وينتظر سوق عمل سواء في لبنان أو خارجه. والعناوين العامة العريضة للوظائف هي إما تصميم وإما تجارة بيع وشراء، أو شراء حلول جاهزة لمشاكل معروفة.

والتردي القائم في واقعنا هو لأننا أصحاب أسقف إقتصادية منخفضة ولهذا السبب فإن رأس المال الذي دفع دفعاً للإستهلاك والمعجنات له حيثية وواقع ومبررات. وصدقوا أن كل ممول جاء إلى لبنان وجرب وذاق طعم سياط هذا البلد الموحجة والتي نعرفها جميعنا، ثرثرته في الخارج ستكون مسموعة أكثر من متخصص يعده بكسب وريع وبفائدة. ولي قريب في الجنوب قام بمشروع ربما تكون كل الناس قد سمعت به وقد ذاق ما ذاق من السياسة في لبنان فأقل هذا المشروع وذهب ليتحدث في الآفاق عن تجربته، وقال لي أحرق في لبنان من لا يشتري صخوراً وبلاناً بماله. أي استثمار معقد في لبنان سيوصل إلى ما هو قد وصل إليه.

ونشاهد الآن كيف أن جميع الشهادات تنكفي، نعطي مثلاً موظف يعمل في

دائرة التخطيط بوزارة الاقتصاد: ترى أنه يعمل بكل ما تعلمه في أول شهر بالمهنة نفسها، أي أن كل تكوين خضع له في الجامعة لم يعد له أي أثر ولذلك تمشي الأمور مع ٤٠ جامعة فعندما تخرج هذه الجامعات شهادة لا يكشف السوق محتواها. باستثناء إذا كان مدرّساً فطلابها يكشفونه وبغير ذلك لا يمكن معرفة حقيقة الشهادة.

يجب الكف في هذا البلد عن استخدام سياسة العرقنة المتعمدة وغير المتعمدة وليترك الأمر يسير كما ينبغي وعندها سنشهد نمواً اقتصادياً منقطع النظير.

مداخلة د. حسين رحال:

موضوع سوق العمل وعلاقته بالتخصص التربوي مرتبط بشكل وثيق بمسؤولية الدولة عن إدارة الموارد البشرية والاقتصادية للمجتمع. ونحن لدينا مشكلة تأسيسية: ما رأي الدولة ودورها في هذا الموضوع؟. فهناك الكثير ممن يكتبون عن بناء الدولة لا يريدون بناء دولة. وفي الحقيقة أن لدينا دولة يُراد أن تُدار من قبل البنك وصندوق النقد الدولي بالإقتصاد والمال، ولدينا قضاء ينبغي للمحكمة الدولية إدارته، وسيادة تلزم إما لقرار ١٥٥٩ أو للإتفاقيات الأمنية مع الخارج. كل هذه شواهد قليلة على غياب الإدارة والتخطيط للموارد البشرية والإقتصاد.

فعندما تدير الهند اقتصادها النامي معتمدة على قطاعي الزراعة والصناعة فقد أعادت الإهتمام بالزراعة لكونه قطاعاً اقتصادياً حقيقياً وليس وهمياً أو فقاعة عقارية بالإضافة للمعلوماتية. أما في لبنان فتقوم الدولة بضرب الإقتصاد الزراعي، وعند حدوث أي أمر يؤثر في الخدمات نكون قد ضربنا مستقبلنا. فما من إرادة سياسية لبناء دولة حقيقية عندنا، وهذا هو الخلل البنيوي برؤية الدولة لإدارة مجتمعتها، وإن كان لدينا نقطة قوة واستطعنا أن نبني قدرة تعتمد

على الثقافة والتربية والاقتصاد والعسكر في المقاومة يأتي البعض الآن لينزع هذه الرؤية الحقيقية لبناء الدولة.

ويجب أن يتم التركيز في رأيي على موارد الخلل وهي غياب بناء دولة حقيقية في المجال التربوي والاقتصادي ككل، خصوصاً ممّن يرفعون شعار العبور إلى الدولة.

ولا يمكن وضع خطة للمركز التربوي للبحوث والإنماء دون أن يكون هناك رؤية تربوية عامة وهوية وطنية في البلد، ورؤية نحو الاقتصاد الحقيقي في البلد وهو الزراعة، هل يمكن البناء دون وجود خطة عليا لكي نضع المركز التربوي وهي جزء منها؟.

مداخلة

هناك مشكلة يعانيها أغلب الخريجين خصوصاً في الجامعة اللبنانية. فنحن عندما ندرس إختصاصاً ونخرج لسوق العمل نرى أنه بعيد جداً، ما يضطرنا إلى الخضوع لدورات تدريبية لاكتساب مهارات. فتكون السنوات الثلاث أو الأربع التي قضيناها في الجامعة قد صُرفت نحو التوجّه العام لأنه ما من تخصص في المادة التي ندرسها. فأنا أدرس إختصاص العلاقات العامة والإعلانات لا يمكنني أن أعمل في شركة إعلانات لأن ما حصّلته في الجامعة بخصوص الموضوع قليل جداً. وعندما خضعت لتدريب في المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي وجدته بعيداً جداً عما درسته في الجامعة. فهل هذه المشكلة تقع على المناهج التربوية التي تضعها الدولة، أم على الطالب؟.

سؤال موجه للدكتور حمدان:

ما الطريقة التي ترفع من أجر بعض المهن خاصة أنك قلت إن غالبيتها في لبنان لا ترد أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠ ليرة، ولا سيما أن هناك مهناً يحتاج إليها سوق

العمل كالتمريض مثلاً ودخلها محدود جداً؟ ما الحل وما الرؤية التي يجب أن تتوافر لحل هذه الأزمة؟ وهي ستشكل حلاً لعدد كبير من الأشخاص؟ وفي الوقت ذاته هناك عدد كبير من الإختصاصات التي يمكن أن يدرسها ولها فرص عمل.

مداخلة للباحثة ليلى شمس الدين:

بعد خطة النهوض التربوي عام ٩٧ هل صدرت دراسة حددت بعد هذه المسيرة الطويلة؟ ما التحول الذي جرى في التوجيه المهني عند الطلاب سواء بالنسبة لزيادة التوجّه نحو هذه الإختصاصات أو حتى بالمهن المستقبلية لنرى نحن أين ذاهبون بعد ١٧ عام.

وعن عدد الخريجين الذي يُقارب الخمسة والأربعين ألفاً نصفهم مهنيون أي أن هناك مجالات لعمل المهنيين في لبنان.

وكيف يمكن للتوجهات التي دعا إليها حول الإختصاصات أن تلاقي المهني؟ فقد تحدث عن الهندسة وتفرعاتها، كيف يمكن أن نجد ربطاً بينها كي نستطيع أن نوجّه طلابنا مهنيّاً قبل التعليم الأكاديمي.

مداخلة أ. ربيع بعلبكي:

نرى اليوم دراسات عن التطور خلال السنوات العشر الأخيرة وهي تفوق ما حدث خلال ٥٠٠٠ سنة ماضية. وهناك دراسات تثبت أنه قبل أن يتخرج الطالب الجامعي في الجامعة ما تعلّمه في العامين الأوّلين لا معنى له، خاصة في المهن المطلوبة مستقبلاً في المنطقة ولبنان.

وهناك خطط موضوعة اليوم عن اقتصاد المجتمع واقتصاد المعرفة وبسبب ارتباطنا بالدول الأجنبية إقتصادياً وصناعياً. ونرى أن الدول الرأسمالية التي تحكمت بالعالم قد فشلت في مخططاتها. ولدينا في لبنان رمال متحركة ولا يمكن البناء على مهنة فكل المهن مهمة، والشخصية المهنية هي الأساس أكثر

من سوق العمل نفسه، لأن التغيرات الأمنية والإقتصادية التي جرت تثبت أنه لا يمكن التخطيط للسنوات المقبلة حتى يستطيع أن يحصل على نتيجة. وهذا تثبته الأرقام والإحصاءات التي قدمت في ندوات سابقة.

والعلاجات الموجودة هي كمن يمرض فجأة ويذهب إلى الطبيب فإما يعطيه علاجاً سريعاً أو علاجاً طويلاً بحسب مرضه. أي أنه ربما يغيّر مهنته بالكامل وتصبح لدينا بطالة مقنعة، ولبنان قائم على هذا لأنه يتأثر بكل المنطقة والعالم. وما رأيكم في موضوع اقتصاد القيم التي تجري عليه دراسات من أجل الخروج من الأزمة.

رد د. ليلي مليحة فياض:

بالنسبة إلى ما طرحته طالبة جامعية أنهم يتخرجون في الجامعات ثم يضطرون إلى الخضوع لدورة تدريبية لأن المناهج لا تلبى حاجات سوق العمل. أقول لي علاقة بكل التعليم ما قبل الجامعي. ولكن ما قيل يشير إلى أهمية إعادة النظر بالمناهج الجامعية ولا يمنع هذا من أن نخضع لتدريب لأننا بحاجة دائماً إلى تدريب مستمر لو حصلنا على شهادة جامعية ذات مستوى. أما موضوع المناهج فبدأ تطبيقها عام ٢٠٠٠ منذ عشر سنوات وما تفضلت به السيدة ليلي سيكون موضوع دراسة، ويجب أن تكون خطة التطوير التربوي ضمن خطة شاملة.

رد د. كمال حمدان:

بالنسبة إلى أننا لا نستطيع أن نبني على مهن في ظل تحولات وانهيارات أكتفي بالقول إن المروحة التي تحدثت عنها ليست محصورة وهي ليست لائحة مغلقة بل مفتوحة على تفاصيل أكثر. وهي في رأيي تخدم الإقتصاد العربي والأميركي والأوروبي أيضاً، لأنه إذا اكتسب مواطن هذا النوع من المهارات والإختصاصات

فلهذه احتمال كبير أن يصبح له دور في سوق عمل عالمي.

والإقتصاد الرأسمالي والعالمي نموه على مدى ٢٠٠ عام هو نمو حلزوني له منحى هابط في فترة وصاعد في أخرى ويخضع لدورات تتغير منذ أن وصفها كارل ماركس. والمعيار الأهم أن تمكن الفرد بشيء يعزز قدرته وحرية على انتزاع موقع في سوق العمل.

والإختصاصات التي تحدثت عنها هي عينة.

وعن حصة الخريجين المهنيين في سوق العمل بالواقع تختلف بحال أخذها كمجموعة تعمل حالياً، وبين الخريجين سنوياً. وإن أخذنا الآن الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي يقارب عددهم ٨٠٠٠٠٠ في التعليم العام. ونحو ١٥٠٠٠٠ في التعليم المهني أي بنسبة ١٥ في المئة. وعاماً بعد عام يفاد أصحاب الفئة العمرية الصغيرة من التعليم العام ويعملون إما عند آبائهم أو في الدكان أو عند الميكانيكي وهؤلاء يخضعون لدورات قصيرة الأمد وعددهم كبير جداً وليسوا خريجي تعليم مهني وأحياناً يشترون هذه الأوراق من مؤسسات تعليم مهني خاص وهي ليست خاصة بل محمية من قوى داخل الوزارة وقوى أمر واقع وهذه تجارة.

وفي تقييم لوضع التعليم المهني في لبنان نرى الوضع بائساً على مستوى آخر ٢٥ عام. أما حول بنية التعليم المهني والمهارات الفعلية التي يمنحها للمواطن وقيمتها السوقية، فمعظم القطاع خدماتي بسيط ولا يوجد لديه علاقات بدورة الإنتاج والإقتصاد الحقيقي.

وفي دراسات عن المسار المهني لخريجي التعليم العام الجامعي والتعليم المهني الموازي للجامعي، وبعد رصد تطور الدخل على مدى سنوات نجد أن التعليم العام الجامعي دخله أعلى من الذين يخضعون لذات عدد السنوات في التعليم المهني وينزلون إلى سوق العمل.

وعن موضوع الأجور في لبنان فهي متدنية والمشكلة معقدة جداً ولا يمكن

مقاربتها من وجهة نظر مطلبية. دعمت القضايا المطالبة ولدينا ٦٠ في المئة من القوى العامة أجراء بينما نسبتهم من الناتج المحلي ٢٥ في المئة. ويرى الجميع واقع البلد البنيوي المخفي بحيث أن من لهم مصلحة بتجميع قواهم وصفوفهم ويكافحون لتحسين أوضاعهم مقسومون كطوائف ومذاهب وهم لم يكتشفوا ما يتعرضون له من استغلال اجتماعي يفترض بكفاحه أن يوحدهم في معارك نقابية يكونون فيها جبهة موحدة بمعزل عن انتماءاتهم المنطقية والطائفية. أما عن بنوية الأجر في لبنان، خصوصاً أن لدينا نوعية من التعليم تنتج آلاف المتدققين سنوياً إلى سوق العمل ويحملون لديهم إجازات بقيمة سوقية ضعيفة. وهذه البنية المحدودة الطلب ما هي إلا انعكاس لواقع المؤسسات التي تعاني من تخمة في العديد، والمؤسسات الصغيرة التي تكرر ذات الأنشطة البسيطة وتتنافس عليها.

وبتقديري الأمور لا تحل بعد وضع رؤية إنمائية إقتصادية. لدي تأييد كامل لمداخلة د. رحال وأشاركه بالتحفظ على الإيحاءات والوصفات الآتية من مؤسسات دولية فيما يتعلق بالتخطيط وإدارة مواردنا البشرية والمالية والنقدية والميكرواقتصادية.

فمناخ الإستثمار غير مؤات والشروط غير متوفرة كي تسمح لمستثمر بريء ومالك مهنة بأن يجازف خصوصاً في القطاعات التي تتطلب أكثر من إنشاء مبنى. نحن نتحدث عن مشروع صناعي مثلاً أو مشروع زراعي يزاوج الصناعة التحويلية. لكن على فعالياتنا مسؤولية سياسية وإقتصادية كما على رجال الأعمال. لا يوجد رجال أعمال في الجنوب أو في البقاع، وأنا أتحدث طائفاً، صحيح أن هناك آلاف المؤسسات لكن لم ننجح بأن نخلق بيئة مؤاتية لتطور فكرة ريادة الأعمال ونوجد الظروف التي تشكل ضمانات لهؤلاء الناس من العمل في بيئة متحررة من الضغوطات.

لماذا لا تقوم صناعة تتطلب محاذير في منطقة مثل الجنوب من قبل القطاع الخاص؟ أتحدث عن مشاريع عملاقة تخلق فرص لهؤلاء الآلاف الذين يتدفقون سنوياً إلى سوق العمل أو مشاريع زراعية ولدينا البحر ليتم التصدير عبره. وهنا تكمن المشكلة، فنحن لم ننتج طبقة من رجال الأعمال المستعدين للمجازفة إلا في المكان السهل والأضمن وهو العقار الذي لا يخلق فرص عمل حقيقية.

رداً. رائد شرف الدين:

هذه الدورة القائمة على المشاريع البسيطة، تتطلب يد عاملة رخيصة وغير لبنانية ومدتها عامين ثم تنتهي وهذا لا يخلق فرص عمل. وانطلاقاً من تحليلنا لقواعد بيانية وإحصائية بحسب الإلتناء الطائفي لخريج الجامعة ذاتها وبنفس عدد سنوات التحصيل الجامعي وبنفس المستوى والكفاءة والعلامات له حظ ثلاث مرات أكثر من زميله الذي يملك ذات المواصفات إذا انتمى لطائفة معينة. ومرتين أكثر إذا انتمى لطائفة ثالثة دون أن أحدد.

وهذا ليس نتيجة مؤامرة بل نتيجة لقلب الطاولة وتراها من زاوية الطلب أي ٢٠٠٠٠٠ مؤسسة وترى كيفية توزيعها ليس فقط بحسب عدد العمال بل التصنيف، فكلما كانت صغيرة الحجم وبسيطة وأكثر تسطيحاً كان وزننا أكبر، لكن كلما ترتفع بالقيمة المضافة لعدد الأحجام الثانية يصبح هناك طوائف أخرى لها الغلبة.

وهذا يؤثر كثيراً، هذا بلدنا ونتحدث عن الموضوع دون موقف طائفي لكن ماذا فعلت القيادات السياسية المتعاقبة منذ الإستقلال حتى اليوم بالمناطق التي مثلتها نيايباً وبعلاقتها مع مجتمع رجال الأعمال الذي خرج من مناطقها وغادر إلى أفريقيا؟ ماذا فعلت هي؟ وليس فقط الدولة لأن هناك مشكلة ان كان لدينا

دولة أم لا.

ماذا فعلت هي كمناخ وثقافة حتى تعزز هذا النهج الذي يفرض أناس متمكنين ولديهم قدرة فكرية وخبرة ومال لتكون قادرة على خلق فرص عمل وتبني مؤسسات لأنه لا يوجد في مناطقنا مؤسسات.

في قراءات في عشرينيات القرن الماضي وعندما قرر الإتحاد السوفياتي أن يعتمد على الطاقة الكهربائية ربط هذه الرؤية بكل أمر آخر. فعلى المستوى التعليمي عرف كم يحتاج من اختصاصيين في كل مجال كما عدد التقنيين الذين يحتاج لهم وطبيعة العمالة المتخصصة التي يريدها.

إذا كان هناك رؤية عمل واضحة عمل على مدى سنوات كما عرف ماذا يريد في الصناعة.

وأود التحدث عن الهند التي كان رئيس وزراءها مانموهان سينغ وزيراً للمالية لمدة عشر سنوات كان يملك رؤية متكاملة بخلاف وزراء المال لدينا. ولم تكن رؤيته تعتمد على أن الوزارة تنظر فقط إلى الواردات من ضرائب وجبايات وتنظر إلى النفقات، بل كان لديه نظرة تعتمد على توسيع الإقتصاد وهذا يؤدي إلى رفع الجبايات تلقائياً. وقد استطاع سينغ الذي يحكم شعباً يبلغ عدده مليار ومئتي مليون شخص أن يرتقي بالطبقة المتوسطة لتصبح نسبتها ٦٠ في المئة من مجتمعه وسنوياً يصعد ١ في المئة من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة المتوسطة، كما انخفضت نسبة البطالة كثيراً وهي لا تتعدى الثلاثة في المئة حالياً.

عندما يكون لدينا رؤية متكاملة لا تفيدنا أيضاً بالتعاطي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لقد وقف الرئيس الراحل رفيق الحريري والوزير باسل فليحان بشراسة في وجه بعض طروحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونحن من البلدان القليلة في التسعينات التي وقفت في وجه هذه الطروحات وكانت النتيجة أننا

وقفنا كما وقف مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا ورفض تسليم بلاده للبنك الدولي، ولو فعل وفعلنا ذلك لسقط بلده وبلدنا.

أود التأكيد على ما قاله د. حمدان بوجوب المشاركة الفعالة لسبب أو لآخر. في هذا البلد لا نسمع أحد يتحدث بطلاقة عن الإقتصاد، وما يجري في برامج السياسة يثير الغثيان من تكرار للمواضيع التي تُطرح. ولا يوجد أحد من السياسيين قادر على التحدث لأكثر من دقيقة عن الإقتصاد في بلدنا ويشير للأرقام وهذه نظرتنا ورؤيتنا إلى كل الأطراف.

وعلى الطبقة السياسية الإلتفات للنقاط التي تهمنا وتوفر فرص عمل لأبناءنا. لم يعلن أي رجل سياسي لبناني في برنامجه أنه سيوفر فرص عمل خلال ثلاث سنوات. فهذا ما نحتاجه، ونحن لا نحتاج لتزواج بين الإختصاصات بل نريد أيضاً التزواج بين الطروحات، في حين يبقى بعضنا يتحدث عن هانوي أو هونغ كونغ وأن علينا الإختيار بينهما. وفي فترة مرت كان لدينا النموذجان: اقتصاد نشط ومقاومة موجودة، فلماذا علينا أن نلغي هذا الطرح؟ وأود التأكيد على موضوع التزواج بين الإختصاصات، فمن تجربتي الحياتية أنا الآن لدي ولدين الأولى أنهت دراسة هندسة الإتصالات والكمبيوتر وتوجهت نحو الدراسات العليا في الإدارة، كما سيبدأ ابني دراسة الإحصاء ثم سيتوجه إلى الإقتصاد لاحقاً. ونحن في السوق نرى أهمية تعدد الإختصاصات لدى الفرد والحاجة إليها.

للأسف هناك قطاع واعد هو التعليم، لكنه في حالة مزرية بسبب مستوى الجامعات الهابط على وجه العموم.

قابلت شاباً تقدم لوظيفة في أحد المصارف وجاء برفقة شاب ثان، كلما توجه إليه بالسؤال رد صديقه بالنيابة عنه، فخريج جامعي لا يعرف كيف يتعاطى مع الناس ولا تبدو عليه سمات الخريج الجامعي. ثم أخضعته لفحص فلم ينل سوى سبعة على مئة، ومن ضمن الأسئلة التي طرحت عليه كلمات يجب أن يحددها

ويختار أحد الإحتمالات وفق المنطق إضافة لتعبير باللغة الإنكليزية أو الفرنسية. أما بالنسبة لاقتصاد القيم فهو الإستثمارات ذات المردود الواعد اجتماعياً حتى بعض المصارف في الغرب لا تعطي تسليفات إلا إذا كانت هذه المؤسسات تعمل ضمن القيم المجتمعية.

بالنسبة للمصارف الإسلامية في لبنان بالمقارنة مع الإستثمارات ذات المردود الواعد اجتماعياً تسليفاً فهناك فارق كبير، واقتصاد القيم ليس من السهل إنشاؤه وهو مربوط بالرؤية المتكاملة.



اختتام أعمال المؤتمر



الكلمة الختامية لمنسق المؤتمر

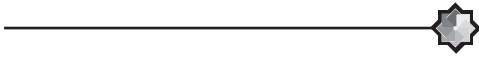
أ. هشام شحرور

بداية نود شكر المحاضرين الكرام د. كمال بكداش، د. طلال عتريسي، أ. كمال لزيق، د. ليلي مليحة فياض، د. كمال حمدان، وأ. رائد شرف الدين. **وفي الختام**، نقول أن مؤتمر التوجيه المهني ما بين التخصص الجامعي وسوق العمل في لبنان شكّل محاولة للإضاءة على الموضوع بالإضافة إليه. وإذا كنا سابقاً لم نلاحظ أيام آباءنا هذه الحاجة إلى المواءمة ما بين الإختصاصات وسوق العمل، فإننا اليوم في هذا المؤتمر نمارس تشخيصاً للمشكلة التي تزيد البطالة وتعزز التسرب الجامعي فضلاً عن المدرسي، فهل نكتفي بالتشخيص؟ الجواب هو كلا قطعياً.

وإذا كنا في جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي نملك من التواضع ما يحملنا على إدراك إمكاناتنا كجمعية أهلية تربوية لا تملك سلطة التغيير من "فوق"، فإن الاعتراف بذلك لا يلغي أو يسقط عنا أو عن سوانا وجوب الإسهام في وصف الدواء بعد تشخيص الداء، والسعي إلى تأمينه ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً. ومن هنا كان الحضور الكريم للمحاضرين والمشاركة الطيبة من المشاركين الكرام الذين لبّوا الدعوة، وشرفونا بالإجتماع بنا في مؤتمرنا هذا في سعي للتشخيص وتوصيف العلاجات. وإننا حين نتلو الآن ملخصاً بدلاً عن توصيات، فذلك لأننا نؤمن بأن على الجمعيات أن تتصف بتواضع يحثها على الإقرار بأنها لا تملك سلطة في وزارة تربية أو مؤسسة عليا تفرض إيقاع هذه التوصيات في موضوع التنفيذ. لذلك نضع ملخصاً سيتم رفعه للمعنيين بطبيعة الحال، وسنسعى لأجل تحقيقها باذلين كل جهدٍ ممكن.

وفي إطار التلخيص نشير إلى أبرز ما تفضل به المحاضرون الكرام:
فمن انطلاقات د. كمال بكداش حول المناهج التربوية وحزنه، نحن نشاركه
هذا الحزن على عدم تحقيق ما توخّته المناهج التربوية من توجيه.
إلى د. طلال عتريسي الذي طرح إشكاليات حول ماذا نريد من الجامعة وما
هي العلاقة المفروضة للتعليم الجامعي بسوق العمل ومن المرجح من حيث أن
السوق المتحرر يحوّل الجامعة إلى جامعة متحررة.
مروراً بالأستاذ كمال لزيق الذي عرض لتجارب المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم
العالي والتي لا أكون مباهياً إذا قلت أنها تجربة قياساً بما أطلعنا عليه في لبنان وفي
محيطه الجغرافي متميزة تجيز لنا افتراض أننا على الطريق القويم نسير.
وإلى د. ليلي مليحة فياض التي عرضت بشكل موضوعي لواقع التوجيه في
لبنان ومن يتقاسم هذا التوجيه وتوافقت معنا في الرأي أنه من الضرورة بمكان
أن يتولى المركز التربوي كجهة تربوية متخصصة هذا الجانب.
إلى أ. رائد شرف الدين الذي وصف لنا المشهد الواقعي في لبنان، وصولاً إلى
د. كمال حمدان الذي عرض للبنان وليبيئته المحيطة على مستوى سوق العمل.
كل المحاضرين الكرام قدموا إضافات، وعسانا في المركز الإسلامي للتوجيه
والتعليم العالي نكون أسهمنا في الإضاءة على مرض مزمن تعانيه الساحة
التربوية وسوق العمل في لبنان. الوطن بحاجة سوانا وعسانا نتكامل
مع هذا الآخر لنشكل في هذا الإطار الشكل التناسقي التكامل بين سوق عمل
وخريجي جامعات.
كما وندعو إلى تكامل فعلي بيننا كجمعية أهلية وما بين المؤسسات الأخرى
الرائدة والسائرة في هذا الطريق، والله من وراء القصد والسلام عليكم ورحمة
الله وبركاته...

ملحق





وزير الإتصالات الدكتور شربل نحاس في المعرض التوجيهي الثالث ٢٠١٠ في قصر الأونيسكو.

بعد تقديم الشكر الجزيل للمركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي على الجهد الذي يبذله لمساعدة الشبان والشابات لإختيار مجالهم المهني ومساهمهم التخصصي، أرغب أن أتوجه بكلمة إلى الشبان والشابات. في لحظة إختياركم لمسار المهنة والتخصص، تلقى على أكتافكم مسؤوليات جسام في حين تكونون في المرحلة الثانوية متأثرين بإعتبرات متعددة ومتنوعة. بعض المعرفة تنتقل إليكم من الأهل الذين يرددون ما يحلمون به أمام أولادهم بمعزل عن الإمكانيات والظروف والحيثيات، فيحمل هؤلاء طموحات الأهل لا طموحاتهم الواقعية، ولا تكون هذه الطموحات المهنية مرتبطة بالضرورة بسوق العمل الذي تتصف معالمه بالإبهام في لبنان نتيجة النقص الفادح في دراسات سوق العمل وفي ظل غياب الإحصاءات عنه، في حين ينحصر الإهتمام الإقتصادي لدى أولي الأمر في لبنان بالمؤشرات المالية لا المنظومة المتكاملة. وبالتالي، تكون لحظة الإختيار صعبة جداً على الطالب المتوجس خوفاً من ألا يجد فرصة عمل.

سوق العمل في لبنان تشوبه إختلالات عميقة جداً، فإذا نظرنا إلى القليل المتوافر من إحصاءات يتبين لنا بصورة جلية أنه ما بين الإحصائين اللذين أجريا عن أوضاع سكان لبنان في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٤ وبالمقارنة لأعداد الفئات العمرية، يتبين أن نسبة المغادرين الصافية مرتفعة جداً طيلة الفترة الفاصلة بين الإحصائين وإستمرت وتيرتها متقاربة على مدى السنين المذكورة بحيث تبرز النسبة الكبرى من المغادرين للبلد من فئة الشباب. وقد دلت بعض الدراسات الجديدة التي أجريت في لبنان على أوضاع الشباب أن المهاجرين منهم يتوزعون

على إختصاصات علمية متعددة في غالبيتهم. ونخلص بالتالي إلى إعتبار أن هذا الواضع أثمر نتائج ظاهرة للعيان من فقدان البلد كفاءاته العلمية وطاقاته الشبابية. ولكن ثمة وجه واحد للفائدة أو للمصلحة أنه يجعل مستويات الدخل التي يطمح إليها اللبنانيون غير مرتبطة بالقدرات والفرص المتاحة محلياً بل الأسواق الخارجية أيضاً. وهذا ما يدفع الجامعات للتكيف على مستوى المناهج والبرامج مع بنية الطلب الناتجة عن الإرتباط بالأسواق الخارجية، ولكن قد يؤدي في الوقت ذاته إلى إعتمادها في تحديد كلفة الدراسة على افتراضات المداخل التي يمكن للطلاب الحصول عليها من العمل خارج لبنان في المستقبل. وينتج عن هذا الواقع أن الطلاب الذين تخرجوا بعدما مرّوا بمرحلة إرتباك قبل إختيار الإختصاص ومن ثم دخول الجامعة، ركزوا على الإختصاصات التي إعتبروها قابلة للتسويق والطلب في أسواق العمل الخارجية، ومن لم يفعل منهم ذهب إلى إختصاصات لغوية أو تلك التي تحتمل معادلةً تسهل إستكمال الدراسة في الخارج. وبالمقابل، كان ثمة تطورات تحصل على مستوى الوضع الجامعي في لبنان برمته حيث يتوزع طلاب لبنان ما بين الجامعة اللبنانية الرسمية والجامعات الخاصة المتكاثرة، ويتفاوت بالتالي المردود الإقتصادي الناتج عن التعلم الجامعي بسبب التباين في نسب الإستثمار في التعليم العالي والإنفاق عليه ما بين الجامعات الخاصة والجامعة اللبنانية. ولا يُنكر هنا الجهد الذي يبذل للحفاظ على مستوى الجامعة اللبنانية التي يقصدها الطلاب بكثافة، وخاصةً في بعض الكليات التي تعتبر الأكثر أهلية لتخريج طلاب يتناسبون مع إحتياجات السوق الخارجية خاصةً في ظل حصر التسجيل فيها لمن يجتاز مباريات الدخول. ومن عجز عن تجاوز هذه المباريات ذهب إلى الكليات الرديفة في الجامعات الخاصة التي تكاثرت في عملية إستكمال تحضير الشباب اللبنانيين للتصدير. ومن المفارقات اللافتة أنه على الرغم من هذا العدد الكبير، إلا أن أعداد الإختصاصيين والفنيين تبقى زائدة

عن حاجة السوق اللبناني، وهذا يعني أن لبنان ينتج من المتعلمين الجامعيين ما يفرض عن ما تستدعيه بنيته الانتاجية. وإن كنا نلاحظ نقصاً على مستوى اليد العاملة الفنية المتخصصة أي ذوي المهارات التنفيذية، كما وبعض الشهادات العليا في اختصاصات محددة ما يضطر القطاعين العام والخاص إلى الاستعانة المتكررة بمؤسسات خارجية، وهنا تبرز أمامنا مفارقة مؤلمة وهي أنه في كثير من الحالات، تقوم هذه المؤسسات الخارجية بانتداب مهاجرين لبنانيين يقطنون في الخارج للعمل باسمها في لبنان. وتستبطن هذه المفارقة دلالة عميقة هي أن مكان اكتساب التعليم الجامعي هو موقع محصور ويلعب دوره في توسيع أو تضيق قطاعات اكتساب المعرفة التي سيتم تعميقها وتعزيزها من ضمن إطار المؤسسة التي ينضوي فيها الخريج الجامعي سواء كانت من مؤسسات القطاع العام أم الخاص، وهذا يعني أن أي خريج جامعي إذا عمل ضمن بيئة مؤسسية ملائمة تسعى للارتقاء به ومعه، فإنه يتطور ويرتقي معرفياً وتزداد قدرته على الابداع ويرتفع منسوب تكيفه مع المتغيرات. أما إذا عمل في بيئة غير ملائمة، فإنه يخسر معرفياً بسبب جمود مكتسباته السابقة المعرفية فيما العلمي يتطور في خطى متسارعة، فيسبقه العلم فيما تتحجر معرفته. وفي ظل التحجر المعرفي لا سبيل ليلعب دوراً تطويرياً ولا ليسهم في إبداعات علمية جديدة.

الصورة هذه - أيتها السيدات والسادة - شديدة الترابط وهي ليست نتاج صدمة ما أو من تصرفات القدر، بل هي نتاج نمط اقتصادي وذهنية حاكمة وثقافة سوق تقوم على الاستفادة من بعض الميزات النسبية السائدة في المجتمع اللبناني لناحية الإقبال على التعليم وامتلاك اللغات الأجنبية وبعض العادات الاجتماعية التي تضي على اللبنانيين ميزات معينة تعزز مقبوليتهم في الأسواق الخارجية التي تقوم باستيرادهم.

ويلعب هذا الدفع الهائل من المهاجرين الشباب (نصف الشباب اللبناني ما

بين سن العشرين والخامسة والأربعين يهاجر سنوياً) في تأمين تدفقات مالية كبيرة جداً تقوم بتغذية الاستهلاك الذي يفوق بنسبة غير طبيعية حجم الانتاج المحلي. وبالتالي تتركز الأنشطة القائمة في لبنان على الحلقات المتصلة مباشرة إما باستقدام الأموال وتوزيعها وإما بتوفير سبل الاستهلاك من نقل وتسويق وتجارة وخدمات.. ومن هنا إذا شئنا اعتبار الاقتصاد اللبناني متخصصاً بخدمة ما بذل لها جهوداً وطاقات هائلة، فهذه السلعة الأساسية هي شبابه الذين يرسلون أموالاً من الخارج ينفقها المقيمون فينشأ في الاقتصاد حراك لم يكن ليحصل لو غابت التحويلات المالية عنه. هكذا نفهم مدى ضيق الخيارات أمام الشبان والشابات إذ يعجزون عن تغيير المشهد لأن المسؤولية الأولى لا تقع عليهم، والمسؤولية الأساس تقع على الإرادة الجمعية للمجتمع التي يعبر عنها بالدولة. وهذه الدولة التي تسيّر اقتصادها وفق النمط الذي ذكرناه هي المسؤولة عن خلق الفرص لأبنائها وبناتها ما يقتضي تغيير نمطها الاقتصادي الاجتماعي السائد. تغييرٌ لا نعتبره بسيطاً لأن مصالح كثيرة في البلد ترتبط به بشكل أساسي مستوى التعليم الذي تكيف مع النمط الحاكم. وكل النقاشات التي نسمعها حول تغيير هذا النمط وفي كل الساحات والوزارات سواء كان طابعها مالي أو قانوني أو فني هي نقاشات مفصلية ومؤثرة نظراً لشبكة المصالح المتداخلة. ولو تناولنا ملف الاتصالات في لبنان وكيف يُنظر إليه، لوجدنا أنه يشكل بنظر البعض مورداً مالياً فحسب سواء من خلال استغلاله بوضعه الحالي أم تسويقه لدى شركات خارجية تمهيداً لبيعه. وبالتالي لا عجب في أن قطاع الاتصالات في لبنان تخلف فنياً نتيجة إدارة اتخذت عام ٢٠٠٢ قرار فسخ اعتباري لعقدي الهاتف الخليوي حيث كانا يؤمنان فرص عمل لمئات الشباب اللبناني الذين كانوا موضع اعتماد عليهم في إنشاء شبكات الهاتف الخليوي في معظم بلدان المنطقة، ثم تقديم تعويضات مغرية عليهم ليستقيلوا ويهاجروا بحيث انحدر المستوى الفني للقطاع

إلى مستويات أدنى، وبعدها تأتي الدولة لتستدعي شركتين عربيتين لتشغيل شبكات الخليوي في لبنان لترسل الشركتان لنا الطاقات اللبنانية التي دفعناها للهجرة فتحوّلت إلى مدراء عامين في الشركات الخارجية، يحضر نفس الشباب ليشغلوا الشبكتين ولكن من خلال الخارج.

هذا المثال يؤشر إلى أن النقلة المرتجاة تحتاج إلى عمل إداري حاسم تقع مسؤوليته على الدولة لا القطاع الخاص الذي لا يستطيع خوض مغامرات يحتمل أن تؤدي إلى إفلاس مؤسساته. الدولة وحدها قادرة على إعادة النظر بالتعليم الجامعي بما يدفع القطاع الخاص إلى تجويده وإعداد الكادرات العلمية والفنية المناسبة لاحتياجات البلد فضلاً عن تأمين البيئة التي تطلق الابداع ولا تكبته. والدولة معنية بتطوير شبابها وتحضير أسواقها واستيعابهم ويجب أن تأبى كرامتها أن يبقى تصديرها الرئيسي إلى الخارج أبناء وبنات البلد.

